الغلاف

أمس الاول الاحد انضم قياديان عسكريان إيرانيان، يعملان في مجال الجوفضاء، إلى قائمة حوادث الوفيات الغامضة في إيران، فيما تصاعدت حرب التهديدات بين طهران وتل ابيب من جهة، وايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة ثانية، وسط جمود في ملف المفاوضات النووية

حرب تحت الرماد

المواجهة الإيرانية الإسرائيلية تتسع

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

في ظل تصاعد التوتر بين طهران من جهة، وأميركا والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة ثانية، ووسط جمود في ملف المفاوضات النووية، تدور حرب قديمة جديدة بين إيران وإسرائيل، مع تصاعد حوادث وفاة أو مقتل أو اغتيال علماء وعسكريين إيرانيين خلال الفترة القليلة الأخيرة، في مقابل تهديدات للمسؤولين الإسرائيليين بأن «من يمس الإسرائيليين لن يبقى بعيداً، وستطاوله ذراع إسرائيل الطويلة أينما كان»، فضلاً عن تجديد الدعوة للإسرائيليين إلى مغادرة تركيا فوراً، بعد تقارير عن «إحباط» السلطات التركية محاولات إيرانية لتنفيذ عمليات خطف سياح منهم على أراضيها.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت قد أعلن، في إحاطة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، الأسبوع الماضي، أن إسرائيل انتقلت في مواجهتها لإيران ونفوذها في المنطقة من ضرب واستهداف أذرعها إلى مواجهة ما سماه بـ«رأس الأخطبوط نفسه»، وقال إن «إسرائيل تعمل مباشرة ضد رأس الأخطبوط الإيراني في كل مكان وكل زمان. لن نسلّم بتعاظم قوة إيران. أيام الحصانة التي تمتعت بها إيران عندما كانت تضرب إسرائيل بواسطة وكلائها في المنطقة ولّت، ونحن نعمل في كل زمان ومكان».

ورصدت «العربي الجديد» مقتل أو وفاة سبعة عاملين في المجالات العسكرية والجوية والنووية خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة داخل إيران، التي أكدت سلطاتها فقط وقوع عملية اغتيال واحدة استهدفت العقيد في الحرس الثوري حسن صياد خدايي، في طهران، في 22 مايو/ أيار الماضي، من قبل شخصين يستقلان دراجة نارية أطلقا خمس رصاصات عليه وهو أمام منزله.

ولم تنسب السلطات الإيرانية رسمياً الحوادث السبعة الأخرى إلى «عوامل أجنبية»، غير أن البيانات الرسمية المنفصلة تتحدث عن مقتل ثلاثة منهم في «حوادث وأثناء تأدية المهمة»، الأول هو المهندس إحسان قديبغي وإصابة شخص آخر جراء «حادث» بمركز بحوث لوزارة الدفاع الإيرانية، في 26 مايو الماضي، في منطقة بارشين العسكرية، شرقي طهران، التي تضم مجمعاً عسكرياً.

التعاون مهم

شدد وزير الامن الاسرائيلي بني غانتس، بعد اجتماع مع وفد اميركي برئاسة مساعدة وزير الخارجية باربرا ليف، والسفير الاميركي الى اسرائيل توماس نايدز، في القدس المحتلة، امس الاثنين، على ان التعاون مع واشنطن مهم للاستقرار الاقليمي. وكتب غانتس، في تغريدة، انهم اجروا «مناقشة مهمة حول التحديات الاستراتيجية المشتركة، والتعاون الواسع بين الولايات المتحدة واسرائيل، وهو امر بالغ الاهمية للسلام والاستقرار الاقليميين».

وفي السياق، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في 27 مايو الماضي، عن مسؤول أميركي قوله إنّ طائرات مسيّرة استهدفت موقع بارشين الدفاعي في إيران.

وفضلاً عن مقتل قديبغي، تم الإعلان أيضاً عن مقتل إيرانيين عاملين في مجال الجوفضاء خلال «أداء مهمة»، أول من أمس الأحد. الأول هو الضابط بالقوات الجوية للحرس الثوري الإيراني علي كماني، الذي قضى، بحسب بيان للحرس الثوري، في حادث سير في مدينة خمين بالمحافظة الوسطى، والثاني هو الموظف في وزارة الدفاع محمد عبدوس، في مدينة سمنان حيث تتضمن اكبر قاعدة فضائية إيرانية، وهي قاعدة الإمام الخميني. واستخدم الحرس الثوري ووزارة الدفاع الإيرانية في بياناتهما كلمة «الشهيد» لكماني وعبدوس. لكن استخدام الكلمة وحدها لا يعني بالضرورة وقوف عامل خارجي وراء مقتلهما، حيث تستخدم السلطات العسكرية الإيرانية عادة كلمة «الشهيد» لكل من يقتل في حوادث أثناء العمل العسكري.

وكان قد أعلن عن وفاة عالم الجوفضاء أيوب انتظاري في مدينة يزد، وسط إيران، في 30 مايو الماضي «مسمماً»، وسط روايات متضاربة وترجيحات البعض على شبكات التواصل، منها الإسرائيلية، بتعرضه للاغتيال. وفي 2 يونيو/ حزيران الحالي، وردت على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام للمعارضة الإيرانية أنباء عن تعرض العقيد في «فيلق القدس» علي إسماعيلي زادة لعملية اغتيال. وحينها كشفت مصادر إيرانية مقربة من الحرس الثوري، لـ«العربي الجديد»، أنه كان «ضحية خلافات أسرية»، يضاف إلى ذلك أيضاً ما أورده موقع صحيفة «بديعوت أحرونوت» الإسرائيلي عن وفاة عالم نووي إيراني يدعى كامران مالابور، أواخر الشهر الماضي، في منشأة نطنز النووية، من دون تأكيد أو نفي إيراني لهذا الأمر.

ونفى الخبير الإيراني محمد قادري أن تكون هناك «علاقة» بين حوادث وفاة علماء وعسكريين، وقعت أخيراً في إيران، والملف النووي، وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إن هناك حادث اغتيال «واحداً» مقدم إن إيران تواجه الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية بـ«مقاومة شديدة».

وردّاً على التهديدات الإسرائيلية ضد إيران، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين، أن طهران «لا تمازح أحداً حول أمنها»، مشيراً إلى أن «الرد على المعتدي هو الصفعة على وجهه»، مشيراً إلى أن «الحرس الثوري أصبح كابوساً للمعتدين والطغاة».

في المقابل، طالبت هيئة الأمن القومي الإسرائيلية الإسرائيليين بمغادرة تركيا على وجه السرعة، بعد رفع «هيئة مكافحة الإرهاب» التحذير من السفر إلى إسطنبول لأعلى مستوى. وجاءت هذه الدعوة بموازاة نشر وسائل إعلام إسرائيلية خلال اليومين الماضيين تقارير عن إحباط السلطات التركية محاولات إيرانية لتنفيذ عمليات خطف تستهدف السياح الإسرائيليين على الأراضي التركية.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد قد قال، أمس، إنه «على أثر أحداث الأسابيع الأخيرة فإننا ندعو الإسرائيليين إلى عدم السفر إلى إسطنبول، إذا لم يكن السفر ضرورياً. وإذا كنتم في إسطنبول، فعودوا إلى إسرائيل بأسرع وقت ممكن»، وزعم أن «حياة السياح الإسرائيليين على الأراضي التركية معرضة للخطر، لأن الإيرانيين يختارون السياح الإسرائيليين بشكل خاص لاختطافهم أو قتلهم. وإذا كنتم تخططون لقضاء عطلة في تركيا فقوموا بإلغائها، لا توجد إجازة تساوي حياتكم وحياة من تحبون. تابعوا وانتبهوا للتعليمات التي نصدرها دائماً بهذا الخصوص».

وبعدما شكر لبيد السلطات التركية على إحباط عمليات ضد إسرائيليين على أراضيها أخيراً، وجه رسالة إنذار وتحذير لإيران، بحسب ما أورد موقع الإذاعة الإسرائيلية العامة، وقال: «أريد أن أوجه رسالة للإيرانيين بأن من يمسّ الإسرائيليين لن يبقى بعيداً، وستطاوله ذراع إسرائيل الطويلة أينما كان».

وكانت الإذاعة الإسرائيلية قد أشارت، أمس الاثنين، إلى أن السلطات التركية اعتقلت عناصر من الحرس الثوري الإيراني على الأراضي التركية، وذلك من خلال التعاون الأمني بين السلطات التركية وإسرائيل. كما نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، أمس الأول الأحد، أخباراً عن إحباط سلسلة عمليات كانت موجهة لاستهداف سياح إسرائيليين على الأراضي التركية، وأن هذه العمليات كان مخططاً لتنفيذها قبل عملية اغتيال صياد خدايي، الذي تتهم إيران إسرائيل بالمسؤولية عن مقتله الشهر الماضي.

وعلى جبهة الملف النووي، تزايد التوتر بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن القرار الغربي الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأربعاء الماضي. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة أن غروسي يمكنه زيارة إيران «كسائح»، وقال في مؤتمر صحافي إن القرار «أحدث خللاً في مسار التعاون المحدد بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية»، متهماً غروسي بـ«تغيير خطابه وادبياته» تجاه إيران، مشيراً إلى أن ذلك ناتج عن تلقّي «أوامر» من تل أبيب، لافتاً إلى زيارته لإسرائيل في وقت سابق من الشهر الحالي، واعتبر أن غروسي «اختار الزمن الخطأ، والمكان الخطأ، وعقد لقاء مع الشخص الخطأ»، في إشارة إلى لقائه بينت قبل يومين من بدء اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأسبوع الماضي. وأضاف خطيب زادة أن طهران لم يكن بإمكانها ترك قرار الوكالة الدولية من دون ردّ، قائلاً إن الإجراءات «كانت حازمة ومناسبة»، وأكد أن خفض بلاده تعهداتها النووية المنصوص عليها في الاتفاق النووي خلال السنوات الماضية «جاء رداً على تصرفات الطرف الآخر»، مشيراً إلى أن كل هذه الإجراءات «يمكن العودة عنها، وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق غداً في فيينا، فجميع تلك الإجراءات يمكن العودة عنها فنياً».

إيرانيان أمام صورة لخدايي في طهران، يوليو 2022 (Getty)

الرد في مكانه

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس، رداً على سؤال حول هجوم بطائرة مسيرة استهدف اربيل في إقليم كردستان العراق، مساء الاربعاء الماضي، وأشارت وكالة «إرنا» إلى أنه ادى لمقتل عنصرين في «الموساد»: «لا ارد على هذا الموضوع، في الاتفاق النووي خلال السنوات الماضية «جاء رداً على تصرفات الطرف الآخر»، مشيراً إلى أن كل هذه الإجراءات «يمكن العودة عنها، وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق غداً في فيينا، فجميع تلك الإجراءات يمكن العودة عنها فنياً».

توفي 7 إيرانيين يعملون بمجالات عسكرية ونووية خلال 3 أسابيع

ليبد للإيرانيين: من يمس بالإسرائيليين سنطاوله ذراعنا

للحديث تتمة...

السودان... حركات الكومبارس

عبد الحميد عوض

أثناء حكم الرئيس السوداني المعزول عمر البشير، نشأت العشرات من حركات التمرد التي اختارت السلاح كوسيلة لإسقاط النظام، وإنهاء الظلمات التاريخية والتهميش التنموي والسياسي لعدد من مناطق السودان. كما وضعت تلك الحركات من بين مواثيقها، مبادئ قومية، كالإيمان بالنظام الديمقراطي المدني كنظام يصلح لإدارة البلاد، في مقابل أنظمة عسكرية أذاقت الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، خصوصاً في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، طوال ثلاثين عاماً من حكم البشير، فشلت تلك الحركات في إسقاطه، ولم تسيطر إلا على النذر اليسير من المناطق على الأطراف، وانحرف عن الكثير من أهدافها ومبادئها، وارتزق بعضها في الحرب في ليبيا. كما أنها عجزت عن الاحتفاظ بتماسكها الداخلي. وتحت الضعف والهوان، انضم عدد منها للنظام باتفاقيات سلام لم تُنجز سوى توفير وظائف ومناصب هامشية لقادتها. في ديسمبر/كانون الأول 2018، اندلعت الثورة بوسائلها المدنية السلمية: من تظاهر ومواكب وعصيان ووقفات احتجاجية وإضرابات سياسية، ونجحت تلك الأدوات في ما فشلت فيه البنادق، وذلك في ظرف 5 أشهر فقط وسقط النظام.

منذ اللحظة الأولى، عمدت حركات التمرد إلى عرقلة التفاوض الخاص بالتأسيس للفترة الانتقالية ونفضت يدها عن تحالف «الحرية والتغيير»، وفتحت بقوة دفع خارجية، حواراً مستقلاً مع العسكر، طمعاً في قسمة منفردة للسلطة بينها وبين العسكر الذين كانوا لوقت قريب هم ألدّ أعداء هذه الحركات. لكن تلك التوجهات أحبطها الحراك الثوري ما بعد سقوط البشير.

في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 2020، وقّعت مجموعة من حركات التمرد اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية، أداره بصورة واضحة المكوّن العسكري في السلطة الانتقالية. وأثبتت الأيام أن ذلك الاتفاق ما هو إلا جزء من مخطط كامل ومدروس للانقضاض على السلطة والثورة والثروة وينتهي بإزاحة بقية القوى عن المشهد كلياً. لم تأبه تلك الحركات بعد مشاركتها في السلطة الانتقالية في مجلس السيادة وفي حكومة عبد الله حمدوك لتنفيذ بنود اتفاقاتها، ولم تهتم بالمناطق التي تدعي وتزعم تمثيلها. إذ كان كل همها ومبتغاها هو تنفيذ أجندة العسكر، وقد تحوّلت إلى كومبارس لعرقلة التحوّل المدني الديمقراطي. واقتعال المشكلات داخل الحكومة أو داخل تحالف «الحرية والتغيير» الذي انشقت عنه في سبتمبر/أيلول 2021 لتكوين تحالف جديد كجزء من الخطة الانقلابية التي استدعت العسكر عياناً بياناً لاستلام السلطة وقد كان...

شرق غرب

ليبيا: حفتر يدعو إلى «رسم خريطة الخلاص»

دعا اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر (الصورة)، مساء أول من أمس الأحد، الشعب الليبي إلى امتلاك «زمام المبادرة بنفسه ورسم خريطة طريق للخلاص من دون نيابة أو وصاية من أحد»، مشيراً إلى أن البلاد لم تشهد سوى الإخفاقات وفشل كل المبادرات السياسية. وجاء ذلك في كلمة ألقاها حفتر في تجمع قبلي، بمنطقة الأبرق، شرقي البلاد، بالتزامن مع انطلاق الجولة الأخيرة من مفاوضات اللجنة الدستورية المشتركة، التي بدأت في القاهرة الأحد، لإيجاد إطار دستوري مناسب لإجراء الانتخابات المؤجلة منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي.

(العربي الجديد)

مصر: مقتل عنصر مساند للجيش في سيناء

قُتل، أمس الاثنين، أحد أفراد المجموعات القبلية المساندة للجيش المصري بهجوم لتنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد. وكشفت مصادر قبلية أن التنظيم اشتبك مع مجموعة من القبائل المساندة للجيش ما أدى لمقتل عنصر وإصابة آخرين.

(العربي الجديد)

«حريبت»: العملية التركية في سورية بعد الأضحى

حددت صحيفة «حريبت» التركية، أمس الاثنين، فترة ما بعد عيد الأضحى المقبل (بين 9 و11 يوليو/ تموز المقبل) موعداً لتنفيذ العملية العسكرية التركية الجديدة في سورية، والتي يتوقع أن تستهدف بشكل متزامن منطقتي تل رفعت ومنبج. وأعادت الصحيفة إلى الأذهان، مرحلة عام 2015، حين كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة) النظير الروسي فلاديمير بوتين، على هامش قمة العشرين في أنطاليا، عن إجراء عملية عسكرية في جرابلس، ليردّ بوتين أن الاعتراض سيكون إعلامياً لكن روسيا لن تعيق العملية ميدانياً.

(العربي الجديد)

لندن تعرض تعديل بروتوكول ايرلندا الشمالية

عرضت الحكومة البريطانية، أمس الاثنين، مشروع قانونها لتعديل بعض بنود بروتوكول ايرلندا الشمالية، الذي تم التفاوض عليه في إطار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أمام البرلمان. وترغب الحكومة البريطانية في اعتماد نظام جديد لمرور البضائع المتداولة والمتبقية داخل بريطانيا عبر «قناة خضراء جديدة» وتحررها من الإجراءات الإدارية، على أن تبقى البضائع الموجهة للاتحاد الأوروبي خاضعة لجميع الضوابط المطبقة بموجب قانون الاتحاد.

(فرانس برس)

بنغلادش: مجموعة متمردة تقترح محادثات سلام

اقترحت «الجبهة الديمقراطية الشعبية المنحدة» المنشقة عن «جانا ساماهاتي ساميتي» المتمردة في بنغلادش، أمس الاثنين، بدء محادثات سلام، كما أفادت السلطات، لإنهاء 25 عاماً من العنف الذي أودى بحياة المئات. وكانت «جانا ساماهاتي ساميتي» قد وقعت اتفاق سلام مع داكا في عام 1997، لكن «الجبهة» نددت بالاتفاق، وباشرت حرباً داخلية مع المجموعة الأم.

(فرانس برس)

تونس

غموض حول جهوزية مسودة دستور سعيّد

تونس ـ **العربي الجديد**

انتهت أمس الإثنين آجال صياغة مشروع الدستور المرتقب من طرف اللجنة القانونية المعينة من قبل الرئيس التونسي قيس سعيّد، بحسب ما ينص عليه المرسوم الرئاسي المحدث للهيئة الاستشارية من أجل «جمهورية جديدة»، والصادر يوم 20 مايو/أيار الماضي، وسط تساؤلات عن مدى تقدم أعمال لجنة الصياغة القانونية التي عقدت جلسة وحيدة معلنة. يأتي ذلك فيما كانت جهات سياسية عدة تواصل رفضها لمسودة الدستور المرتقب والاستفتاء عليه، وعلى رأسها حركة النهضة، بينما كان القضاء يفتتحون أسبوعاً ثانياً من الإضراب العام أمس.

وينص الفصل 16 من المرسوم الرئاسي على تقديم اللجنة تقريرها النهائي، مرفقاً بنسخة من مشروع الدستور، في أجل أقصاه أسبوع قبل التاريخ المنصوص عليه في الفصل 22 المحدد بيوم 20 يونيو/حزيران الحالي. أي آخر أجل لإتمام اللجنة أعمالها هو يوم أمس في 13 يونيو. ثم يقدم التقرير النهائي للجنة الحوار الوطني إلى رئيس الدولة في أجل أقصاه يوم 20 يونيو، وبعد ذلك يعرض سعيّد هذا الدستور على التونسيين في 30 يونيو قبل تنظيم استفتاء عليه في 25 يوليو/تموز المقبل.

ونشرت هيئة الانتخابات التونسية أمس، القرار الترتيبي المتعلق بضبط شروط وإجراءات المشاركة في حملة الاستفتاء، بعد موافقة أعضائها بالإجماع على مبدأ المشاركة المفتوحة للجميع، من أشخاص طبيعيين وأحزاب وجمعيات وائتلافات. واشترطت الهيئة أن «يكون نشاط الأفراد سليماً وغير مخالف للقانون وأن يهدف إلى تكريس مبدأ المواطنة وقيم الديمقراطية»، فضلاً عن «الخلو من السوابق العدلية والخلاص الضريبي للسنة الماضية». ويتم تقديم التصاريح للمشاركة في الاستفتاء، من 21 إلى 27 يونيو الحالي، فيما يبت مجلس هيئة الانتخابات في مسألة قبول المشاركين في أجل أقصاه 28 يونيو.

ويجهل التونسيون تركيبة اللجنة القانونية لصياغة الدستور المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي واجتماعاتها، فيما أعلن عن اجتماع وحيد لها من دون التصريح بتركيبتها، بعد اعتذار العديد من عمداء كليات القانون عن المشاركة فيها. ولا يعلم الرأي العام مدى تقدّم أعمال اللجنة القانونية لصياغة الدستور وخطة عملها، باستثناء بعض الإشارات والتصريحات من رئيسها ومنسقها، الصادق بلعيد، الذي لمّح إلى سحب مرجعية الإسلام من الدستور الجديد. وفي إجابته عن موعد الانتهاء من صياغة الدستور، قال بلعيد في تصريح صحافي، السبت الماضي: «لا يمكن أن يجيب عن هذا السؤال إلا الله». وغضب بلعيد من سؤال أحد الصحافيين عن اجتماعات اللجنة القانونية وعن كيفية صياغة الدستور، قائلاً: «تعال اكتبه مكاني». وأكد بلعيد في تصريح صحافي أول من أمس الأحد، أنه «سيتم بداية من نهاية الأسبوع (الحالي) التفكير في جملة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي سيتم إقرارها في الدستور الجديد».

وحذر خبراء في القانون الدستوري من تجاوز الآجال وخرق القانون من قبل سعيّد ولجنة الخبراء التي عيّنها. وقال أستاذ القانون الدستوري خالد الدبابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «تجاوز الآجال الوارد في نص المرسوم من قبل اللجنة يعد خرقاً صارخاً للقانون»، مشدداً على أنه «في حال قبل سعيّد بتجاوز الآجال فإنه بذلك يناقض نفسه، وهذا التجاوز يمس مصداقيته، باعتباره هو من وضع النص والمرسوم، ويتسامح مع خرقه». ووصف الدبابي اللجنة القانونية بـ«الغامضة والصورية، والتي تحولت إلى بوق دعاية لسعيّد».

من جهتها، قالت أستاذة القانون الدستوري منى كريم الدريدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «دستور 2014 يعتبر من أفضل الدساتير»، متسائلة عن «الإضافة الجديدة التي سيقدمها الدستور الجديد». وأشارت كريم إلى أن «التعديل يمكن أن يكون في مسألة التعامل بين السلطات وضمان التوازن أو الصياغة، وكان يمكن الاقتصار على تعديل الدستور ربما في 10 فصول، وليس وضع دستور جديد لإقرار المبادئ نفسها والحقوق والحريات نفسها». وبينت أنه «كان من الأفضل تعديل الدستور بلجنة قانونية بصفة تشاركية، على أن نمحو بجرة قلم ثمرة عمل تشاركي بين المجتمع المدني ومجلس تأسيسي، وتعويضه بدستور ممنوح وموضوع على المقاس».

في السياق، جدّدت حركة النهضة، في بيان أمس، تمسكها بدستور 2014، ومقاطعتها للاستفتاء على الدستور الجديد للبلاد، والذي وصفته بـ«المزعوم» و«لا هدف له إلا تزوير إرادة الشعب لإضفاء شرعية مفتعلة على منظومة حكم فردي استبدادي». ونددت «النهضة» بـ«مساعي الانقلاب لتمرير مشروعه باستفتاء فاقد لكافة معايير النزاهة والشفافية عبر هيئة انتخابات مُنصبة وفاقدة لأي استقلالية في عملها». على صعيد متصل، حذرت «النهضة» من «محاولات المساس بثوابت الشعب وهويته العربية والإسلامية ومدنية دولته». من جهته، أعلن حزب «آفاق تونس»، أمس، مشاركته في الاستفتاء لكنه «في حال قبل سعيّد بتجاوز الآجال فإنه بذلك يناقض نفسه، وهذا التجاوز يمس مصداقيته، باعتباره هو من وضع النص والمرسوم، ويتسامح مع خرقه». ووصف الدبابي اللجنة القانونية بـ«الغامضة والصورية، والتي تحولت إلى بوق دعاية لسعيّد».

من جهتها، قالت أستاذة القانون الدستوري منى كريم الدريدي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «دستور 2014 يعتبر من أفضل الدساتير»، متسائلة عن «الإضافة الجديدة التي سيقدمها الدستور الجديد». وأشارت كريم إلى أن «التعديل يمكن أن يكون في مسألة التعامل بين السلطات وضمان التوازن أو الصياغة، وكان يمكن الاقتصار على تعديل الدستور ربما في 10 فصول، وليس وضع دستور جديد لإقرار المبادئ نفسها والحقوق والحريات نفسها». وبينت أنه «كان من الأفضل تعديل الدستور بلجنة قانونية بصفة تشاركية، على أن نمحو بجرة قلم ثمرة عمل تشاركي بين المجتمع المدني ومجلس تأسيسي، وتعويضه بدستور ممنوح وموضوع على المقاس».

في السياق، جدّدت حركة النهضة، في بيان أمس، تمسكها بدستور 2014، ومقاطعتها للاستفتاء على الدستور الجديد للبلاد، والذي وصفته بـ«المزعوم» و«لا هدف له إلا تزوير إرادة الشعب لإضفاء شرعية مفتعلة على منظومة حكم فردي استبدادي». ونددت «النهضة» بـ«مساعي الانقلاب لتمرير مشروعه باستفتاء فاقد لكافة معايير النزاهة والشفافية عبر هيئة انتخابات مُنصبة وفاقدة لأي استقلالية في عملها». على صعيد متصل، حذرت «النهضة» من «محاولات المساس بثوابت الشعب وهويته العربية والإسلامية ومدنية دولته». من جهته، أعلن حزب «آفاق تونس»، أمس، مشاركته في الاستفتاء للتصدي للانقلاب، تحت شعار «لا لمشروع قيس سعيّد». وقال رئيس الحزب، فاضل عبد الكافي في تصريح صحافي، إن المشاركة «ستكون للقول لا للدكتاتورية ولا للارتجال، ولا للانفراد بالرأي». في غضون ذلك، دشنّ القضاة أمس أسبوعهم الثاني من الإضراب العام احتجاجاً على قرارات سعيّد بحق السلطة القضائية وآخرها عزل 57 قاضياً. وفي السياق، أعلن القاضي العدلي، الحبيب الربعي، عبر «فيسبوك»، استقالته من عضوية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مساندة للقضاة المحتجين.

لا يعلم الرأي العام مدى تقدّم أعمال لجنة بلعيد

متابعة

زيارة بايدن للسعودية... أمن إسرائيل أولاً

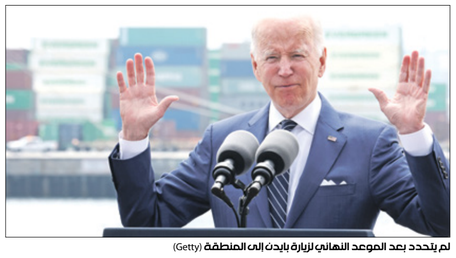

لم يتحدد بعد الموعد النهائي لزيارة بايدن إلى المنطقة (Getty)

فيما كانت معظم التقارير تتحدث عن أن زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن المرتقبة إلى المنطقة، وشمولها السعودية على وجه التحديد، مرتبطة بمحاولة دفع الرياض لمواجهة ارتفاع أسعار النفط عالمياً، كشف بايدن، في تصريحات صحافية، مساء أول من أمس الأحد، أن السبب الرئيسي للزيارة، متى ما تمت، مرتبط بالمصالح الأمنية لإسرائيل. وجاء إعلان بايدن بعد أيام من تقديم مقترح قانون ديمقراطي جمهوري مشترك، يمثل محاولة أميركية للدفع نحو التعاون العسكري بين إسرائيل ودول في المنطقة.

وقال مصدر أميركي مطلع، لوكالة «رويترز»، أمس الأول الأحد، إن بايدن سيتوجه إلى السعودية والأراضي المحتلة الشهر المقبل، مشيراً إلى أن البيت الأبيض يعتزم الإعلان عن الزيارة هذا الأسبوع. وأضاف المصدر أن زيارة بايدن للرياض قد تشمل جولته عقد لقاء العهد السعودي محمد بن سلمان.

وفي حين نقلت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» في تقرير أمس الأول الأحد، عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن بايدن سيزور إسرائيل والضفة الغربية المحتلة في 14 و15 يوليو/تموز المقبل، أكد مسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي للصحيفة أن الموعد النهائي لم يتحدد بعد. وقال: «ذاتي الرحلة في سياق جدول أعمال مهم مع السعودية وإسرائيل ودول أخرى في الشرق الأوسط». وأضاف: «تركز هذه الأجندة على تحقيق نتائج للشعب الأميركي، وكذلك إنهاء الحروب، والقيادة من خلال الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

وفي السياق، نشر موقع القناة 12 الإسرائيلية شريطاً مصوراً لبايدن، مساء الأحد، يظهر فيه وهو يجيب على أسئلة صحافية، من بينها سؤال بشأن ما إذا قرر زيارة المملكة العربية السعودية قبل أن يجيب: «لا.. ليس بعد». وعندما استفسر الصحافي عن «ما الذي يؤخر ذلك، هل هو الالتزام الذي تطلبه من السعوديين...»، أجاب بايدن «الالتزامات المطلوبة من السعوديين ليست متعلقة بقضايا الطاقة، وإنما هناك لقاء واسع وكبير سيكون في السعودية. لهذا السبب أنا ذاهب إلى هناك. الأمر مرتبط بقضايا الأمن القومي لهم وللإسرائيليين. عندي خطة بهذا الخصوص. الأمر متعلق بأمور أكبر بكثير من هذه الطاقة».

وفي السياق نفسه، نقلت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن بايدن قوله إن زيارته المرتقبة للسعودية الشهر المقبل مرتبطة بالمصالح الأمنية لإسرائيل، من دون الكشف عن تفاصيل إضافية. ووفقاً لـ«هآرتس»، فإن جولة بايدن مرتبطة بمحاولات البنتاغون الدفع نحو اتفاق دفاعي، بين إسرائيل ودول عربية ضد إيران. ومن شأن زيارة بايدن أن تدفع نحو تشكيل دفاعي جوي إقليمي، إذ يُنتظر أن تشمل جولته عقد لقاء قمة إقليمية، بمشاركة زعماء السعودية والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ومصر والأردن والعراق، وفق الصحيفة الإسرائيلية.

وكان الخميس الماضي شهد تقديم مقترح قانون ديمقراطي جمهوري مشترك، يمثل محاولة أميركية للدفع نحو التعاون العسكري بين إسرائيل ودول في المنطقة، على إثر اتفاقيات التطبيع التي وقّعت في السنوات الأخيرة مع عدد من هذه الدول، ووفقاً لمقترح القانون، فإنه يتوقع أن يقوم البنتاغون بصياغة استراتيجية دفاع جوي خلال 180 يوماً من موعد إقرار القانون. ويعتبر المقترح أن هذه الاستراتيجية ستوفر حماية أفضل لكل من إسرائيل والسعودية وقطر ومصر والعراق والأردن والبحرين والكويت وعمان من الصواريخ بعيدة المدى، والصواريخ البحرية، ومنظومات دفاع جوية مختلفة، بحسب «هآرتس». وجاء الكشف عن المقترح بالتزامن مع نشر تقارير إسرائيلية وأجنبية، الأسبوع الماضي، تشير إلى أن إسرائيل كانت نشرت منظومة رادارات رصد وإنذار في عدد من الدول العربية في الخليج، بينها الإمارات والبحرين.

بموازاة ذلك، ذكرت صحيفة «هآرتس» في تقرير، أمس الأول، أن المحادثات بين السعودية وإسرائيل تكثفت خلال الأسابيع الماضية، قبيل زيارة بايدن إلى المنطقة. مع العلم أن الفترة الماضية شهدت تسريبات عدة عن قيام الولايات المتحدة بوساطة بين مصر والسعودية وإسرائيل للتوصل إلى تسوية تمكّن نهائياً من نقل السيادة على تيران وصنافير إلى المملكة، وتشمل خطوات بموازاة ذلك لتطبيع العلاقات بين الرياض وتل أبيب، وسط إصرار أميركي على التوصل لاتفاق نهائي قبل زيارة بايدن إلى الأراضي المحتلة والسعودية.

وكان البيت الأبيض دافع، الأسبوع الماضي، عن خطط بايدن لزيارة السعودية ولقاء ولي العهد السعودي بن سلمان، على الرغم من توصل الاستخبارات الأميركية إلى اتهام بن سلمان بإصدار الأمر بقتل الإعلامي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في عام 2018. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير، وقتها، إن «الرحلة إلى إسرائيل والسعودية، عندما يحين وقتها، سوف تكون في سياق أهداف مهمة للشعب الأميركي في منطقة الشرق الأوسط». وأضافت: «إذا قرر (بايدن) زعيم أجنبي، وإن تعاملاً كهذا يمكن أن يأتي بنتائج، فعندها سيقوم بذلك».

(العربي الجديد، رويترز)

الحدث

بات المشهد العراقي مفتوحاً على احتمالات كثيرة، بعد استقالة نواب الكتلة الصدرية، وهي الخطوة التي يتوقع أن تزيد من تعقيد المشهد، خاصة مع إغلاق مقتدى الصدر أبوابه أمام أي مفاوضات

إخراج الصدر من العملية السياسية

تعقيد أكبر للأزمة العراقية

بغداد ـ **عادل النواب**
النجف ـ **محمد علي**

في تطورات لم يسبق أن شهدتها أي من أزمات تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، وجه زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، نوابه الثلاثة والسبعين من البرلمان، بتقديم استقالاتهم رسمياً أول من أمس الأحد، وسحب الهيئة السياسية للتيار الصدري من بغداد، ووقف جميع أشكال المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة، لبخرج عملياً من العملية السياسية الجارية. وجاءت الموافقة السريعة على استقالة النواب وما رافقها من إجراءات أخرى للتيار، لتشرع الأبواب أمام مزيد من التأزم في المشهد السياسي العراقي، وسط تباين التفسيرات بشأن التبعات الدستورية للخطوة وما سترسو عليه الأمور في الأيام المقبلة، مع الحديث عن جهود لإقناع الصدر بالعدول عن موقفه والعودة إلى المشهد السياسي وتصويب مقربين منه على طهران على اعتبار أن «ما وصلت إليه الأزمة هو نتيجة الضغط الإيراني المتواصل على الصدر». في مقابل ذلك، برز أمس سيرعا، السيناريو الآخر وهو تعويض نواب الكتلة الصدرية بنواب آخرين من الذين حصلوا على أعلى عدد أصوات بعد النواب الصدريين في الانتخابات التي أجريت في 10 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، (غالبيتهم ينتمون للإطار التنسيقي) على أن يتم بعد ذلك الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة يغيب عنها الصدر ويتحمل مسؤوليتها «الإطار». لكن هذا الأمر، إذا حدث، لن ينهي الأزمة التي ستنتقل بعد ذلك، بحسب العديد من المراقبين، إلى الشارع الذي سيلجأ له أنصار الصدر، والذي يمكن أن يسهم ضغطه بإسقاط أي حكومة يتم الاتفاق عليها، فيما يبقى خيار حل البرلمان واللجوء إلى انتخابات مبكرة، أمرا واردا أيضاً. وبعد أقل من ساعة واحدة من إعلان الصدر عن استقالة نوابه، وقع رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وهو حليف الصدر الرئيس في تحالف «إنقاذ وطن» (الذي يضم أيضاً الحزب الديمقراطي الكردستاني)، على طلبات استقالة النواب دفعة واحدة، في خطوة اعتبرت أنها تنسيق مسبق بين الطرفين. وجاء ذلك قبل أن يعلن السفير العراقي في لندن والمرشح الوحيد لتشكيل الحكومة الجديدة، جعفر الصدر، انسحابه هو الآخر من هذه المهمة، قائلاً إنه وافق عليها بناءً على رغبة ابن عمه مقتدى الصدر، ضمن مشروع وطني يتبناه الأخير.

وأكد الحلبوسي أمس الإثنين، من العاصمة الأردنية عمان، أن استقالة نواب الكتلة الصدرية نافذة وسيخلفهم من حل بعدهم في عدد الأصوات في الانتخابات. وقال في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأردني عبد الكريم الدغمي «تنتهي عضوية أي نائب من أعضاء مجلس النواب بشكل مباشر عند تقديم الاستقالة أو الوفاة أو المشاركة في عمل تنفيذي، وبالتالي فإن (استقالة أعضاء الكتلة الصدرية) لا تحتاج إلى تصويت» مجلس النواب. وعن الخطوة اللاحقة، قال الحلبوسي «سنمضي بالإجراءات القانونية، وحسب قانون الانتخاب والي سات العمل الانتخابي، سيعوّض الخاسرون (الذين حصلوا على العدد) الأعلى (من الأصوات) في كل دائرة انتخابية عن السيدات والسادة من نواب الكتلة الصدرية الذين استقالوا للأسف». وينص قانون الانتخابات العراقي على أنه عند استقالة نائب، يتولى منصب النائب المستقيل صاحب ثاني أكبر عدد من الأصوات في دائرته. وقال الحلبوسي «الخطوات المقبلة قد تمضي سريعاً».

وبيّن أن «هناك رؤى مختلفة، منها تبحث عن توافق سياسي، ومنها عن أغلبية ومعارضة، ولكن بعد استقالة الكتلة الصدرية ستمضي الأمور بشكل آخر». وأشار إلى أن «هناك تأثيرا سياسيا لاستقالة الكتلة الصدرية، ووجودها في العملية السياسية مهم». وعن حل البرلمان والانتخابات المبكرة، لفت الحلبوسي إلى أن «هذا الخيار دستوري، لكن حتى الآن لم يُطرح»، مؤكداً «السعي إلى تشكيل حكومة تتحمل القوى السياسية مسؤولية مخرجاتها وأدائها، ويكون تقييمها أمام الشعب».

وسعى حلفاء الصدر من القوى العربية السنية ممثلة بتحالف «السيادة»، والحزب الديمقراطي الكردستاني، لثني الصدر عن قراره الذي لوّح به منذ الخميس الماضي، عبر مبادرة قدمها زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني. إلا أن الجانب المتعلق بالاعتراف بحق الصدريين بتشكيل الحكومة بوصفهم الفائز الأول في الانتخابات، وعدم تنازل قوى «الإطار التنسيقي» عن شرط أن تتشكل الحكومة من خلال الكتلة الشيعية داخل البرلمان، وهو ما يعني دخول الصدر مع هذه القوى في تحالف واحد، أدى لرفض الصدر للمبادرة قبل ولادتها، وفقاً لما أكدته مصادر متطابقة في أربيل والنجف لـ«العربي الجديد». وفي المجمل، تتركز عقد الخلاف السياسي داخل البيت العربي الشيعي في العراق، ممثلاً بالتيار الصدري بزعامة الصدر، وتحالف «الإطار التنسيقي» الذي يضم عدداً من القوى الحليفة لإيران وأبرزها «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«الفتح» بزعامة هادي العامري، على شكل الحكومة المقبلة. ويُصر الصدر على تشكيل حكومة أغلبية وطنية تستند إلى نتائج الانتخابات، فيما ترفض قوى «الإطار التنسيقي» ذلك، وتصر على حكومة توافقية تشترك بها كل القوى السياسية بناءً على الأوزان الطائفية لكل مكوّن، وهو ما سارت عليه الحكومات السابقة السبع الماضية منذ عام 2004. والعقدة الثانية هي إصرار «الإطار التنسيقي»، على بقاء تقليد تشكيل الحكومة محصوراً بالقوى الشيعية فقط، وبلغ عددها 11 مبادرة حتى أمس، كانت ثلاث منها للإطار التنسيقي، وثلاث أخرى وأخرى لحركة «امتداد» المدنية، فضلاً عن مبادرتين للقوى السياسية السنية والكردية. وأعقبت خطوة الصدر بشأن استقالة نواب كتلته في البرلمان، أول من أمس، قرارات أخرى تضمّنت إغلاق جميع مكاتب وفروع التيار الصدري، ووقف أنشطتها السياسية في عموم مدن البلاد، إضافة إلى حظر قيادات التيار والهيئة السياسية من الدخول بأي حوارات أو لقاءات سياسية. في الأثناء، شهدت مناطق الشعلة شمال غربي بغداد، وبعض أحياء منطقة الصدر الرابعة، تجمعات مؤيدة للصدر، تجاوز عدد المشاركين فيها مئات الأشخاص، وتواصلت حتى فجر أمس الاثنين. وسجلت مدينتا النجف والناصرية بجنوب البلاد وقفات مماثلة، كان عنوانها «حزب الله» اللبناني محمد كوثراني، غير أن هذه الوساطات لم تتمكن من حلحلة الأزمة أو حتى التقريب بين طرفيها. في المقابل، أطلقت قوى سياسية عراقية مبادرات عديدة وبصيغ وحلول مختلفة، لم يحالفها الحظ هي الأخرى، كحق للمكوّن الأكبر في العراق، وفقاً لتعبير قادة «الإطار». في المقابل، فإن الصدر يرفض الذهاب في تحالف مع «الإطار التنسيقي»، بوجود قوى داخله يحمّلها مسؤولية الفشل في إدارة البلاد في السنوات الماضية، وعلى رأسها المالكي، وكتلة «صادقون» المنبثقة عن ميليشيا «عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي. ويعتبر الصدر أن توحده مع هؤلاء في كتلة واحدة، يعني سحب امتياز كفائز في الانتخابات، خاصة أن «الإطار التنسيقي» يطرح التصويت داخل «البيت السياسي الشيعي» على مرشح الحكومة وبرنامجها. وعلى مدار الأشهر السبعة الماضية، شهدت البلاد عدة وساطات إيرانية قادها زعيم «فيلق القدس» إسماعيل قاآني، إلى جانب مسؤولين آخرين ابرزهم السفير الإيراني الأسبق في بغداد حسن دنائي فر، والسفير السابق إيرج مسجدي، فضلاً عن القيادي في «حزب الله» اللبناني محمد كوثراني. غير أن هذه الوساطات لم تتمكن من حلحلة الأزمة أو حتى التقريب بين طرفيها. في المقابل، أطلقت قوى سياسية عراقية مبادرات عديدة وبصيغ مختلفة، لم يحالفها الحظ هي الأخرى، كحق للمكوّن الأكبر في العراق، وفقاً لتعبير قادة «الإطار». في المقابل، فإن الصدر يرفض الذهاب في تحالف مع «الإطار التنسيقي»، بوجود قوى داخله يحمّلها مسؤولية الفشل في إدارة البلاد في السنوات الماضية، وعلى رأسها المالكي، وكتلة «صادقون» المنبثقة عن ميليشيا «عصائب أهل الحق» بزعامة قيس الخزعلي. ويعتبر الصدر أن توحده مع هؤلاء في كتلة واحدة، يعني سحب امتياز كفائز في الانتخابات، خاصة أن «الإطار التنسيقي» يطرح التصويت داخل «البيت السياسي الشيعي» على مرشح الحكومة وبرنامجها. وعلى مدار الأشهر السبعة الماضية، شهدت البلاد عدة وساطات إيرانية قادها زعيم «فيلق القدس» إسماعيل قاآني، إلى جانب مسؤولين آخرين ابرزهم السفير الإيراني الأسبق في بغداد حسن دنائي فر، والسفير السابق إيرج مسجدي، فضلاً عن القيادي في «حزب الله» اللبناني محمد كوثراني. غير أن هذه الوساطات لم تتمكن من حلحلة الأزمة أو حتى التقريب بين طرفيها. في المقابل، أطلقت قوى سياسية عراقية مبادرات عديدة وبصيغ

هناك إمكانية لخروج أنصار الصدر بتظاهرات شعبية (أحمد الربيعي/فرانس برس)

> الحلبوسي: الاستقالة نافذة وحل البرلمان لم يطرح إلى الآن
>
> ترى قوى في «الإطار التنسيقي» أهمية بفتح حوار مع الصدر
>
> لا رغبة في تحالف «إنقاذ وطن» بتشكيل حكومة من دون الصدر

ترقب حراك الشارع

قال رئيس «مركز التفكير السياسي» إحسان الشمري، لـ«العربي الجديد»، إن «انسحاب الصدريين من البرلمان يجعل العملية السياسية برمتها بخطر، خصوصا مع وجود إمكانية اندلاع تظاهرات شعبية. فجمهور التيار الصدري لن يتقبل هزيمة أو كسر الصدر سياسيا، وهذا الامر سيجعل هذا الجمهور بمواجهة حلفاء إيران»، وراى ان «الاطار التنسيقي سيبدي مرونة مع اي مبادرة جديدة، فهو يدرك جيدا انه ليس من مصلحته مواجهة الجمهور الصدري الغاضب».

صعوبة التكهن

اعتبر الناشط السياسي العراقي احمد حقي ان «ذهاب مقاعد التيار الصدري لابرز خصومه، قد يكون سببا كافيا لعدم تسليم زعيم التيار مقتدى الصدر بالهزيمة، وترك الحكومة والبرلمان نهائيا». واضاف حقي، في حديث لـ«العربي الجديد»، انه «من الصعب جدا التكهن باي نتيجة مقبلة، وما يحصل الان في العراق مشهد مختلف، سببه وجود رفض لاية تشكيل الحكومات المتعاقبة في البلاد، والتي كانت سبب استمرار العملية السياسية ككل».

منه طرف آخر، لكون حكومة كهذه لن تكون مستقرة وبإمكان الصدر تحريك الشارع وإسقاطها في غضون أقل من سنة، لا سيما مع وجود نقمة شعبية واسعة في الجنوب من استمرار أزمة الكهرباء وشح المياه وتفاقم الفقر والبطالة. من جهته، أبلغ عضو في «الإطار التنسيقي» في بغداد، «العربي الجديد»، أن التحالف «يعتمد مبدأ القرارات الداخلية بالتصويت وفق الأغلبية»، مشيراً إلى «اجتماع مرتقب لبحث إصدار موقف من الأزمة»، لكن المصدر اعتبر أن بقاء مصطفى الكاظمي في منصبه كرئيس حكومة تصريف أعمال وارد جداً على الأقل خلال الأشهر المقبلة. وقال المتحدث باسم تحالف «الفتح» أحمد الأسدي، في مؤتمر صحافي في بغداد، أمس إن «استقالة الكتلة الصدرية ستكون لها تداعيات على مجمل العملية السياسية»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن هذه الاستقالة قد تكون «مبادرة لحل الأزمة». بدوره، قال السياسي المقرب من «التيار الصدري»، منافس الموسوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن استقالة نواب «التيار الصدري» من البرلمان، «مجرد بداية»، مشيراً إلى أن هناك «تبعات كثيرة لهذا القرار، ودلالته للخارج كبيرة. فهذا الانسحاب كشف خلل العملية السياسية وكيف تدار، وما الذي يكون في حال رفض بعض القوى في الأزمة». وأشار إلى أن «المشهد حالياً وصل لمرحلة معقدة بسبب تمسك أطراف سياسية بورقة المحاصصة». من جهته، قال العضو البارز في تحالف «السيادة»، حسن الجبوري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «العراق اليوم إما أمام حل البرلمان والاتفاق على انتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة جديدة من خلال تحالفات سياسية جديدة كلياً، لكن هذا الأمر غير مطروح حالياً بشكل رسمي». وأوضح الجبوري أن «أطراف تحالف إنقاذ وطن، لم يتخذوا أي موقف رسمي بعد، بشأن التطورات الجديدة، لكن هناك عدم رغبة بتشكيل أي حكومة من دون مشاركة الصدر فيها أو دعمه لها، حتى تكون حكومة ناجحة». وأضاف أن «التيار الصدري جزء أساسي ومهم في العملية السياسية في العراق، وانسحابه من هذه العملية سيؤثر عليها من مختلف الجوانب، كما أن الجهود لإعادة التيار الصدري للمشهد السياسي متواصلة ومن أطراف سياسية عدة، لضمان استقرار العملية السياسية في البلاد».

من جانبه، قال القيادي في «الإطار التنسيقي»، عائد الهلالي، لـ«العربي الجديد»، إنهم «سيعملون على إعادة الصدر للمشهد السياسي وإقناعه بالعدول عن الانسحاب»، معتبراً أن «هذا ممكن في ظل تاريخ سابق للصدر بالتراجع عن قراراته»، لكنه أشار إلى أن «الخيار الآخر هو تفاهم الإطار التنسيقي مع القوى السنية والكردية لتشكيل الحكومة الجديدة»، مؤكداً «رفض بقاء الأوضاع معلقة». وقال «كل شيء سيكون وارداً في المرحلة المقبلة في ظل التطورات الأخيرة، بما في ذلك حل البرلمان، على الرغم من أن هذا الأمر لم يطرح بشكل رسمي حتى الآن». قانونياً، اعتبر الخبير الدستوري سالم حواس، في حديث مع «العربي الجديد»، استقالة نواب الكتلة الصدرية «قانونية، وموافقة رئيس البرلمان عليها سليمة، ولا تحتاج إلى تصويت البرلمان عليها»، مضيفاً «لكن فقط منصب حاكم الزاملي (النائب الأول لرئيس البرلمان) يحتاج إلى تصويت النواب، فهو جاء بالتصويت والاستقالة تتم بالتصويت عليها». وأوضح أن «التراجع عن الاستقالات ممكن جداً، إذا لم يتخذ مجلس النواب الإجراءات القانونية التالية لموافقة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي عليها، خصوصاً أن هذا الأمر حصل سابقاً مع النائب ليث الدليمي (عن حزب تقدم) عندما قدم استقالته (في مايو/أيار الماضي) وتمت الموافقة عليها ثم سحبها».

وأكد حواس أن «استقالة نواب التيار الصدري لن تؤثر على عمل البرلمان، فهم لا يشكلون نصف عدد مقاعد المجلس»، مشيراً إلى أنه «يتم استبدال النواب المستقيلين بالمرشحين الخاسرين الحاصلين على أعلى الأصوات ضمن الدوائر الانتخابية التي قدم فيها النواب الصدريون الاستقالة». وتابع أن «البدلاء لن يكونوا من كتلة معينة، بل يعتمد الأمر على المرشح الحاصل على أعلى الأصوات بعد النائب الفائز».

وفي السياق ذاته، وحول بدلاء نواب التيار الصدري في البرلمان، أكد مصدر من داخل مفوضية الانتخابات، أنهم سيكونون من الدائرة الانتخابية نفسها وهم الحاصلون على أعلى عدد أصوات. وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن البدلاء في الأغلب سيكونون من قوى شيعية أخرى، كون التنافس كان داخل المحافظات الجنوبية والوسطى. ورجح المصدر أن يحصل تحالف «دولة القانون» على 7 نواب، وتحالف «الفتح» على 14 نائباً، و«حركة حقوق» (الجناح السياسي لميليشيا كتائب حزب الله) على ما بين 4 إلى 5 مقاعد، و«حركة عطاء» بزعامة فالح الفياض على 4 مقاعد، وتحالف «قوى الدولة» بزعامة عمار الحكيم على 8 مقاعد، فضلاً عن مقاعد أخرى لنواب مستقلّين ومدنيين وكتل أخرى.

قضية

انقسام داخل «الحشد الشعبي»

خلافات حول قضايا تنظيمية داخلية... وأخرى سياسية

يزداد الانقسام بين فصائل «الحشد الشعبي» في العراق، وتدور الخلافات بشكل أساسي بين ثلاث جهات هي «حشد العتبات» و«سرايا السلام» ورئاسة هيئة «الحشد»، وذلك حول قضايا عدة، منها ما هو متعلق بأمور تنظيمية داخلية ومنها ما هو مرتبط بالتعاطي مع بعض الملفات السياسية في العراق وخارجه

بغداد ـ **زيد سالم**

على الجانب الآخر من الأزمة السياسية العراقية المتفاقمة منذ نحو سبعة أشهر تاريخ إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية، والانقسام الحاد بين مختلف القوى الرئيسة حيال ملف تشكيل الحكومة الجديدة، والذي دفع بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أول من أمس الأحد، للطلب من نواب كتلته في البرلمان تقديم استقالاتهم، وهو ما حصل، تتواصل الخلافات داخل «الحشد الشعبي»، المظلة الجامعة لأكثر من 70 فصيلاً مسلحاً في البلاد. وقد برزت هذه الخلافات بشكل جلي في اليومين الماضيين في ذكرى تأسيس «الحشد الشعبي»، مع دعوة الصدر أول من أمس لتطهير هذه الهيئة، فيما حذر رئيسها فالح الفياض أمس الإثنين «من تزييف الرأي العام وتأثره ومخاطره على العراق وشعبه»، مؤكداً أن «هناك من يحاول تسقيط الحشد». وجدد الصدر، في بيان بذكرى تأسيس «الحشد الشعبي»، أول من أمس الأحد، دعوته إلى إعادة تنظيم «الحشد» وفصله عما يُعرف بـ«فصائل المقاومة المسلحة» المرتبطة بإيران، والمعروفة محلياً باسم «المليشيات الولائية»، وكذلك إبعاده عن السياسة والتجارة. وتشكّل «الحشد الشعبي» بناء على فتوى «الجهاد الكفائي» التي أصدرها المرجع الديني علي السيستاني، منتصف عام 2014، بعد سيطرة تنظيم «داعش» على مدن ومساحات واسعة من شمالي العراق وغربه. وذكر الصدر، في بيانه، أنه «صار لزاماً على الجميع تنظيم الحشد وقيادته والالتزام بالمركزية، وفصله عما يسمى بالفصائل، وتصفيته من المسيئين، من أجل بقاء سمعة الجهاد والمجاهدين ودمائهم طاهرة أولاً، ومن أجل تقوية العراق وقوّاته الأمنية ثانياً، ولبيقى الحشد حشد الوطن وفي الوطن». وشدد على أنه «لا ينبغي زجّ عنوان الحشد في السياسة والتجارة والخلافات والصراعات السياسية، وما شاكل ذلك». في المقابل، دافع رئيس هيئة «الحشد الشعبي»، فالح الفياض، أمس الإثنين، عن هذه الهيئة، مؤكداً أن الحشد «لن يكون طرفاً بأي معركة سياسية». وقال الفياض في كلمة في المؤتمر السنوي لإحياء الذكرى الثامنة لتأسيس الحشد الشعبي، في بغداد، إن «الحشد سيبقى رافعاً راية العراق من دون أي تراجع». وحذر الفياض في كلمته «من تزييف الرأي العام وتأثر ذلك ومخاطره على العراق وشعبه»، مؤكداً أن «هناك من يحاول تسقيط الحشد ووصفه بالمؤقت في محاولة لإعادة الفوضى للعراق». ووجه الفياض «كلمة شكر لزعيم التيار الصدري بشأن البيان الذي أصدره (الأحد) عن الحشد الشعبي»، مؤكداً أن «الحشد ضامن للأمن ولن يكون منحازاً لأي طرف سياسي، ولن يتم استخدام موارده بأي فرقة سياسية ولن يسمح بإسقاط الدولة»، في رد على الدعوات التي أطلقها الصدر في بيانه في إطار دعوته لتنظيم «الحشد».

وتبدو الخلافات واضحة على المستوى التنظيمي داخل «الحشد الشعبي»، إذ تواصل الفصائل المسلحة المرتبطة بالنجف، والتي يُطلق عليها اختصاراً اسم «حشد العتبات»، إضافة إلى جماعة «سرايا السلام»، الجناح المسلح لـ«التيار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، رفضها الارتباط برئيس أركان «الحشد الشعبي» عبد العزيز المحمداوي، المعروف بلقب «أبو فدك»، وتتعامل هذه الفصائل مع ديوان وزارة الدفاع ومكتب القائد العام للقوات المسلحة، الذي يشغله دستورياً رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي. أبرز ثلاث نقاط للخلافات بين «حشد العتبات»، التي تمثلها كل من «فرقة العباس القتالية»، و«لواء أنصار المرجعية»، و«فرقة الإمام علي»، و«لواء علي الأكبر»، إلى جانب جماعة «سرايا السلام» من جهة، وبين رئاسة هيئة «الحشد الشعبي» من جهة أخرى، هو التمييز في التعامل بين الفصائل. إذ يتم منح تلك المقربة من إيران مثل «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«عصائب أهل الحق» و«البدلاء» و«كتائب الإمام علي» و«جند الإمام»، الأفضلية على مستوى التسليح والانتشار لعناصرها، كما يتم منحها المناصب المهمة داخل هيئة «الحشد الشعبي»، بما يمثل المحورين الأولين للخلافات.

أما الخلاف الثالث، فيتعلق بتدخل تلك الفصائل (المقربة من إيران) بالمشهد السياسي واتخاذها مواقف منحازة، إلى جانب أسباب أخرى، منها متعلقة بأنشطة مالية وتجارية ضمن ما تعرف بـ«المكاتب الاقتصادية» للفصائل الحليفة لإيران، وتورطها بالقتال في سورية إلى جانب قوات النظام ضمن أجنحة لها يتقاضى معظم أفرادها مرتباتهم من «الحشد الشعبي».

وبرزت الخلافات داخل «الحشد الشعبي» إلى السطح، بعد مرور أسابيع على مقتل نائب رئيس «الحشد الشعبي» السابق أبو مهدي المهندس، بغارة أميركية إلى جانب الزعيم السابق لـ«فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني، في مطلع يناير/ كانون الثاني عام 2020. فقد رفض وقتها كل من «التيار الصدري» والفصائل المرتبطة بالنجف قرار تسمية القيادي في «كتائب حزب الله» والمقرب من إيران عبد العزيز المحمداوي (أبو فدك)، خلفاً للمهندس وتكليفه بمنصب رئيس «هيئة أركان الحشد».

ونهاية إبريل/ نيسان 2020، أصدر رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي أمراً بفك ارتباط الفصائل الأربعة ضمن «حشد العتبات»، برئاسة «الحشد الشعبي»، وربطها بمكتب القائد العام للقوات المسلحة بناءً على طلبها. فيما أظهرت وثيقة للصدر، مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي، توجيهاً لجماعة «سرايا السلام» بعدم التعامل مع رئيس «أركان الحشد الشعبي» عبد العزيز المحمداوي.

وفي جديد التطورات على مستوى الخلافات داخل فصائل «الحشد الشعبي»، أفاد عضو بارز في فصائل «حشد العتبات» بأن الأخيرة رفضت المشاركة في تمرين عسكري نظمته أخيراً رئاسة أركان الحشد الشعبي مع باقي الفصائل، مؤكداً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «سرايا السلام امتنعت أيضاً عن المشاركة في هذا التمرين». ولفت المصدر نفسه، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أن «التوجيهات تصدر حالياً من مكتب القائد العام للقوات المسلحة لحشد العتبات، ولا يوجد ارتباط تنظيمي أو توجيهي مع رئاسة أركان الحشد الشعبي».

من جهته، قال قيادي آخر مقرب من قائد «فرقة العباس القتالية» ميثم الزبيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الخلافات هدأت خلال الفترة الماضية من دون أن يتم حلها، غير أنها تفاعلت مجدداً مع اكتشاف تحرك بعض الفصائل الولائية (الموالية لإيران) للتحريض على تمرد وانشقاقات داخل فصائل حشد العتبات، وإقناع عناصرها بعزل قادتهم أو الالتحاق بتلك الفصائل (الولائية)». وأوضح القيادي الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن «الخلاف بين حشد العتبات وبقية الفصائل، ورئاسة أركان الحشد، يكمن في محاولة تقزيم دور الفصائل العراقية المرتبطة بالنجف وكربلاء، واستغلال اسم الحشد في ملفات غير عراقية أو ملفات لحسابات شخصية وحزبية».

في السياق، قال عضو «التيار الصدري» مهند حسين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الخلافات بين سرايا السلام، وبعض الجهات في الحشد الشعبي، تتعلق بحدود الوطن ومشاركة القوى المسلحة في العمل السياسي، واستغلال أموال الدولة لتمويل مقرات حزبية وإدارة الحملات الانتخابية، إضافة لاستمرار دعم الفاسدين». وتابع «ناهيك عن الخلاف بين السيد الصدر الإيراني المتواصل على الصدر»، مضيفاً أن «الإملاءات عليها من الخارج»، في إشارة إلى الضغوط الإيرانية على الصدر. وحول السيناريوهات المتوقعة في الأيام المقبلة، رأى الموسوي أن «حل البرلمان بات أقرب من أي وقت آخر الآن، وقد نرى حكومة جديدة، لكنها ستكون ضعيفة، ولن تصمد أكثر من سنة بغياب الصدريين عنها»، مضيفاً أن «التظاهرات ستكون بحكم الواقع حاضرة في الأزمة». وأشار إلى أن «المشهد حالياً وصل لمرحلة معقدة بسبب تمسك أطراف سياسية بورقة المحاصصة». من جهته، قال العضو البارز في تحالف «السيادة»، حسن الجبوري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «العراق اليوم إما أمام حل البرلمان والاتفاق على انتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة جديدة من خلال تحالفات سياسية جديدة كلياً، لكن هذا الأمر غير مطروح حالياً بشكل رسمي». وأوضح الجبوري أن «أطراف تحالف إنقاذ وطن، لم يتخذوا أي موقف رسمي بعد، بشأن التطورات الجديدة، لكن هناك عدم رغبة بتشكيل أي حكومة من دون مشاركة الصدر فيها أو دعمه لها، حتى تكون حكومة ناجحة». وأضاف أن «التيار الصدري جزء أساسي ومهم في العملية السياسية في العراق، وانسحابه من هذه العملية سيؤثر عليها من مختلف الجوانب، كما أن الجهود لإعادة التيار الصدري للمشهد السياسي متواصلة ومن أطراف سياسية عدة، لضمان استقرار العملية السياسية في البلاد».

من جانبه، قال القيادي في «الإطار التنسيقي»، عائد الهلالي، لـ«العربي الجديد»، إنهم «سيعملون على إعادة الصدر للمشهد السياسي وإقناعه بالعدول عن الانسحاب»، معتبراً أن «هذا ممكن في ظل تاريخ سابق للصدر بالتراجع عن قراراته»، لكنه أشار إلى أن «الخيار الآخر هو تفاهم الإطار التنسيقي مع القوى السنية والكردية لتشكيل الحكومة الجديدة»، مؤكداً «رفض بقاء الأوضاع معلقة». وقال «كل شيء سيكون وارداً في المرحلة المقبلة في ظل التطورات الأخيرة، بما في ذلك حل البرلمان، على الرغم من أن هذا الأمر لم يطرح بشكل رسمي حتى الآن». قانونياً، اعتبر الخبير الدستوري سالم حواس، في حديث مع «العربي الجديد»، استقالة نواب الكتلة الصدرية «قانونية، وموافقة رئيس البرلمان عليها سليمة، ولا تحتاج إلى تصويت البرلمان عليها»، مضيفاً «لكن فقط منصب حاكم الزاملي (النائب الأول لرئيس البرلمان) يحتاج إلى تصويت النواب، فهو جاء بالتصويت والاستقالة تتم بالتصويت عليها». وأوضح أن «التراجع عن الاستقالات ممكن جداً، إذا لم يتخذ مجلس النواب الإجراءات القانونية التالية لموافقة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي عليها، خصوصاً أن هذا الأمر حصل سابقاً مع النائب ليث الدليمي (عن حزب تقدم) عندما قدم استقالته (في مايو/أيار الماضي) وتمت الموافقة عليها ثم سحبها».

وأكد حواس أن «استقالة نواب التيار الصدري لن تؤثر على عمل البرلمان، فهم لا يشكلون نصف عدد مقاعد المجلس»، مشيراً إلى أنه «يتم استبدال النواب المستقيلين بالمرشحين الخاسرين الحاصلين على أعلى الأصوات ضمن الدوائر الانتخابية التي قدم فيها النواب الصدريون الاستقالة». وتابع أن «البدلاء لن يكونوا من كتلة معينة، بل يعتمد الأمر على المرشح الحاصل على أعلى الأصوات بعد النائب الفائز».

وفي السياق ذاته، وحول بدلاء نواب التيار الصدري في البرلمان، أكد مصدر من داخل مفوضية الانتخابات، أنهم سيكونون من الدائرة الانتخابية نفسها وهم الحاصلون على أعلى عدد أصوات. وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن البدلاء في الأغلب سيكونون من قوى شيعية أخرى، كون التنافس كان داخل المحافظات الجنوبية والوسطى. ورجح المصدر أن يحصل تحالف «دولة القانون» على 7 نواب، وتحالف «الفتح» على 14 نائباً، و«حركة حقوق» (الجناح السياسي لميليشيا كتائب حزب الله) على ما بين 4 إلى 5 مقاعد، و«حركة عطاء» بزعامة فالح الفياض على 4 مقاعد، وتحالف «قوى الدولة» بزعامة عمار الحكيم على 8 مقاعد، فضلاً عن مقاعد أخرى لنواب مستقلّين ومدنيين وكتل أخرى.

بحث عن المكاسب والنفوذ

قال المحلل السياسي علي البيدر إن «للخلافات بين فصائل الحشد الشعبي دوافع مصلحية، لأن كل جماعة تبحث عن مزيد من المكاسب والنفوذ، وهي بالأصل تعمل من أجل حماية الوجود السياسي للقوى المشتركة في الحكومة، ناهيك عن وجود دوافع مذهبية»، وتابع «لكن مع ذلك، فإن المصالح تجمع المفترقين وتفرق المجتمعين، وبالتالي فإن سرايا السلام قد تسجح في أي لحظة مع الولائيين، في حال اختار مقتدى الصدر أن يتفق مع إيران».

> «حشد العتبات» و«سرايا السلام» ترفض الارتباط بالمحمداوي

يضم «الحشد الشعبي» أكثر من 70 فصيلا (أحمد الربيعي/فرانس برس)

وقادة الفصائل الولائية بشأن زج الشباب العراقيين في حروب خارج العراق». وتُشكّل فصائل «حشد العتبات» أكثر من 40 في المائة من تعداد عناصر «الحشد الشعبي»، وعادة ما توصف بأنها الأكثر التزاماً، في حين تسيطر الفصائل «الولائية» على كل المفاصل القيادية ودوائر القرار في «الحشد الشعبي». إلى ذلك، اعتبر نائب زعيم جماعة «حركة الأبدال»، إحدى الفصائل المسلحة الحليفة لطهران في العراق، كمال الحسناوي، أن «الاختلاف بوجهات النظر لا يؤثر على العمل العسكري والمهام الأساسية للحشد الشعبي»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الخلافات غير جوهرية». لكن عضو تحالف «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي)، والنائب السابق رزاق الحيدري، أكد لـ«العربي الجديد» «وجود مشاكل وتوتر أحياناً بين بعض الفصائل، لا سيما تلك التي تسمي نفسها حشد العتبات، وأخرى بات يطلق عليها وصف الولائية، على الرغم من أنها تخضع لقانون واحد، إلا أنها تختلف بالتوجهات». وأشار إلى أن «الفترة الماضية شهدت توتراً بين قادة بعض الفصائل، وقد تدخلت أطراف وقللت من حدة الخلافات، لكن لا يبدو أنها انتهت».

بدوره، قال الباحث والمحلل السياسي العراقي علي البيدر إن «الخلافات لا تنتهي ما بين الفصائل المسلحة، لأن الخلافات السياسية مستمرة. إذ إن فصائل حشد العتبات التي تسعى لأن تكون الصورة الوردية للحشد الشعبي، لديها متطلبات في صناعة محتوى وفكر معيّن، كما أن سرايا السلام تتبنى حالياً فكرة حكومة الأغلبية، التي يسعى إليها الصدر، بينما الفصائل الولائية تتبع تحالف الإطار التنسيقي بكل خطواته ومواقفه». وتابع في اتصال مع «العربي الجديد»: «وبالتالي، فإن هذا التضارب في المواقف لدى الجماعات المسلحة جزء من الحالة العراقية المتوترة».

أدت معارك سيفيرودونيتسك في الشرق الأوكراني إلى تراجع القوات الأوكرانية أمام الغزو الروسي، واقتراب موسكو من الإطباق على كامل منطقة دونباس، لعزلها عن الشرعية الأوكرانية

معركة سيفيرودونيتسك

تراجع أوكراني يقرّب روسيا من عزل دونباس

دخلت المعارك في الشرق الأوكراني مرحلة جديدة، مع تقدم الجيش الروسي في مدينة سيفيرودونيتسك الاستراتيجية، أمس الاثنين، وكشف فنلندا عن استخدام الطرفين «أسلحة ثقيلة» في الحرب، في وقت تتسع فيه تداعيات أزمة الغزو، لا سيما بعدما أدت إلى تفاقم واحدة من أخطر أزمات الغذاء والطاقة في التاريخ الحديث، وأفضت إلى أن «43 مليون شخص يعيشون اليوم على بعد خطوة واحدة من المجاعة»، بحسب وزارة الخارجية البريطانية.

واعلنت رئاسة الأركان الأوكرانية، أمس، انسحاب جيشها من وسط سيفيرودونيتسك إثر هجوم روسي جديد، مشيرة في إحاطتها الصباحية على «فيسبوك» إلى أن «العدو شنّ بدعم مدفعي هجوماً على سيفيرودونيتسك، وحقق نجاحاً جزئياً وأخرج وحداتنا من وسط المدينة»، مؤكدة أن المعارك «متواصلة». كما أقرّ حاكم منطقة لوغانسك سيرغي غايداي بخروج القوات الأوكرانية من وسط المدينة، التي تشكل المركز الإداري للقسم الواقع تحت سيطرة كييف من المنطقة، وكتب على «فيسبوك»: «تتواصل المعارك في الشوارع. الروس يواصلون تدمير المدينة»، ناشراً صور مبانٍ مهدمة أو تشتعل فيها النيران.

وأفاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في رسالة الفيديو اليومية، مساء أول من أمس الأحد، عن حصول معارك «عنيفة جداً» في سيفيرودونيتسك، لافتاً إلى أن موسكو تشن قوات غير مدربة بشكل كاف وتستخدمها «وقوداً للحرب». وتفتح السيطرة على سيفيرودونيتسك أمام موسكو الطريق نحو مدينة كبرى أخرى في دونباس، هي كراماتورسك، ما سيجعل قواتها أقرب من تحقيق هدفها وهو السيطرة الكاملة على المنطقة، التي يسيطر الانفصاليون على جزء منها منذ عام 2014. في هذه الأثناء، ذكرت وكالة أنباء دونيتسك التابعة للانفصاليين أن ثلاثة أشخاص على الأقل، من بينهم طفل، قُتلوا وأصيب أربعة آخرون في قصف أوكراني بالمدفعية لسوق في المنطقة. وأفادت الوكالة بأن قذائف من عيار 155 ملليمتراً يستخدمها حلف شمال الأطلسي سقطت على أجزاء من المنطقة.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أن القوات الجوية تمكنت من استهداف وتدمير كميات كبيرة من الأسلحة الأوروبية والأميركية التي تم تسليمها إلى كييف، بقصف صاروخي بمنطقة دونيتسك. ونقلت وكالة «روسيا اليوم» عن المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية، الفريق إيغور كوناشينكوف، قوله في إفادة صحافية إن «الطيران العملياتي والتكتيكي استهدف موقع قيادة للجيش الأوكراني، ومحطة رادار لنظام الصواريخ المضادة للطائرات (بوك أم 1) بالقرب من دونيتسك، بالإضافة إلى 63 نقطة تتمركز فيها القوات الأوكرانية والمعدات العسكرية».

بدوره، قال الرئيس الفنلندي سولي نينيستو إن طرفي الحرب في أوكرانيا يستخدمان أسلحة ثقيلة قوية، بما يشمل استخدام روسيا قنابل حرارية. وأضاف نينيستو خلال محادثات حول السياسة الأمنية في مقر إقامته الصيفي في نانتالي الفنلندية: «نحن ندعم أوكرانيا بأسلحة ثقيلة بشكل متزايد. ومن ناحية أخرى، بدأت روسيا أيضاً في استخدام أسلحة قوية جداً، قنابل حرارية، وهي في الواقع أسلحة دمار شامل». وسبق أن اتهمت أوكرانيا ودول حلف شمال الأطلسي أيضاً روسيا باستخدام القنابل الحرارية، والتي تُعرف أيضاً باسم القنابل الفراغية وتسبب دماراً أكبر بكثير من المتفجرات التقليدية. ورأى الرئيس البولندي أندريه دودا أن «أوروبا تمرّ بأسوأ أزمة أمنية منذ الحرب الباردة (1947 - 1991)، وسنواجه آثارها في السنوات المقبلة».

دبلوماسياً، غداة الوعد الذي قطعته رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين خلال زيارة مفاجئة لكييف، الأسبوع الماضي، بإعطاء رد «بحلول نهاية الأسبوع المقبل» بشأن طلب أوكرانيا الشروع بآلية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، كشفت المسؤولة الأوروبية أن «التحدي يكمن في أن يخرج المجلس الأوروبي (المقرر عقده في 23 و24 يونيو/ حزيران الحالي)، بموقف موحّد يكون بمستوى حجم هذه القرارات التاريخية». ومن المفترض أن تقدم المفوضية رأياً أولياً بشأن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية الأسبوع الحالي.

من جهته، اعتبر ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أنه «سيتعين على أوروبا التعايش مع روسيا بعد انتهاء الصراع في أوكرانيا، لذلك يجب بذل كل الجهود للحفاظ على الحوار مع موسكو». وأضاف بوريل، في حديث مع صحيفة «لو جورنال دو ديمانش» الفرنسية، أمس: «ستستمر روسيا في الوجود، ومن المهم أن نحدد بوضوح كيف نُعتزم التعايش معها. سيكون الأمر صعباً للغاية، لكن يجب أننا سننظم أنفسنا على أساسه على المدى الطويل»، ودعا إلى تعزيز الصناعة الدفاعية الأوروبية الذي يجب أن تكون «أقوى بكثير». وفي ملف أزمة صادرات الحبوب الأوكرانية، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في الأسبوع المقبل مع نظيريه الروسي فلاديمير بوتين والأوكراني فولودمير زيلينسكي طبيعة الخطوات التي سيتخذانها بخصوص الممر المتعلق بنقل الحبوب في البحر الأسود، وجاء ذلك في لقاء عقده مع مجموعة من الشباب في ولاية وان، شرقي تركيا. وكان النائب الأول لوزير الزراعة الأوكراني تاراس فيستوتسكي قد كشف، أمس، أن محصول الحبوب في عام 2022 سيكون حوالي 48,5 مليون طن. وبلغ محصول العام الماضي حوالي 86 مليون طن. وقال فيستوتسكي إن إجمالي المساحة المزروعة في أوكرانيا انخفض بنسبة 25 في المائة عام 2022، وأضاف في إفادة صحافية أن الفائض القابل للتصدير في موسم 2022-2023 قد يصل إلى 30 مليون طن.

أما في ملف الطاقة، فقد وصلت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي إلى إسرائيل، أمس، بغرض إجراء مباحثات حول الطاقة، في وقت يسعى فيه الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد مصادر جديدة لإمدادات الطاقة والحد من الاعتماد على روسيا. والتقت فون دير لاين، بحسب بيان للمفوضية، وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، على أن يلتقي رئيس الوزراء نفتالي بينت اليوم الثلاثاء. وستركز اللقاءات، وفق البيان، على «التعاون في مجال الطاقة بشكل رئيسي». واليوم أيضاً، ستلتقي فون دير لاين رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية.

أما دراغي فيجري أول رحلة له إلى الشرق الأوسط منذ توليه منصبه في العام الماضي، من أجل عقد مباحثات حول الطاقة والأمن الغذائي مع القادة الإسرائيليين، قبل أن يلتقي اشتية في رام الله، اليوم، على ما أفادت وسائل إعلام إيطالية. ولفت دراغي وغيره من قادة الاتحاد الأوروبي إلى أن العملاء الأوروبيين قد يحتاجون الحماية في ظل الارتفاع المستمر لأسعار الطاقة. وأشارت وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الحرار ومسؤولون آخرون إلى إمكانية قيام إسرائيل بتقليص طلب الاتحاد الأوروبي ونقل الغاز من حقلها البحري الذي تقدر احتياطاته بنحو ألف مليار متر مكعب.

في سياق آخر، وعلى الرغم من أنه كان أول رئيس وزراء في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن ميخائيل كاسيانوف لم يتخيل مطلقاً أن رئيسه السابق سيشن حرباً واسعة النطاق على أوكرانيا. وفي مقابلة عبر الفيديو مع وكالة «فرانس برس»، توقع كاسيانوف، الذي كان رئيساً للحكومة الروسية بين عامي 2000 و2004، أن تستمر الحرب لمدة تصل إلى عامين، لكنه قال إنه مقتنع بأن روسيا يمكن أن تعود إلى المسار الديمقراطي.

وأضاف أنه، على غرار الكثير من الروس، لم يعتقد أن الحرب ستندلع، لكن كاسيانوف أدرك أن بوتين جدي في تهديداته قبل ثلاثة أيام فقط من الغزو الذي بدأ في 24 فبراير/ شباط الماضي، عندما استدعى الرئيس الروسي القيادة العليا في مجلس الأمن إلى اجتماع بث مباشرة عبر التلفزيون، وأوضح أنه «عندما رأيت اجتماع مجلس الأمن الروسي، علمت أن حرباً ستندلع». ولفت كاسيانوف إلى أنه شعر بأن بوتين لم يكن يفكر بطريقة صحيحة، وقال: «أنا أعرف هؤلاء الأشخاص وبمجرد النظر إليهم، رأيت أن بوتين لم يعد هو نفسه. ليس بالمعنى الطبي لكن من الناحية السياسية». وقال كاسيانوف إن بوتين تمكن على مدار العشرين عاماً الماضية من بناء نظام قائم على الإفلات من العقاب والترهيب، وأضاف: «هذا ما حققه نظام بدأ، بتشجيع من بوتين كرئيس للبلاد، العمل بطريقة أقسى وأكثر وحشية مما كان عليه في المراحل الأخيرة من الاتحاد السوفييتي». وأوضح «أنه نظام يذكر بنظام الاستخبارات السوفييتية القائم على انعدام القانون. من الواضح أنهم لا يتوقعون أي عقاب». وروى كاسيانوف أنه غادر روسيا بسبب معارضته الهجوم الروسي على أوكرانيا وبعيش في أوروبا، لكنه رفض كشف موقعه خوفاً على سلامته. وتوقع كاسيانوف أن تستمر الحرب مدة تصل إلى عامين، وقال إنه من الضروري أن تنتصر أوكرانيا، موضحاً أنه «إذا سقطت أوكرانيا، فإن دول البلطيق ستكون التالية»، وأشار إلى أن نتيجة الحرب ستحدد أيضاً مستقبل روسيا، وأشار أيضاً إلى أنه يختلف «تماماً» مع فكرة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنه لا ينبغي إذلال بوتين، كما أعرب عن رفضه دعوات أوكرانيا إلى القبول بتنازلات إقليمية مقابل السلام وإنهاء الحرب.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

آثار القصف الروسي على باخموت في دونيتسك، أمس (أناتولي ستيبانوف/فرانس برس)

خاص

مشاورات لاحتواء استياء «الحركة المدنية الديمقراطية»

الحوار الوطني المصري

اجرى المسؤولون عن الحوار المصري مشاورات مع المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي وخالد يوسف، لاحتواء استياء معارضين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، عن مشاورات تجري بين «الأكاديمية الوطنية للتدريب»، المسؤولة عن إدارة «الحوار السياسي الوطني» الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي، في 26 إبريل/ نيسان الماضي، ومدير المخابرات العامة اللواء عباس كامل، وممثلين عن «الحركة المدنية الديمقراطية» التي أعلنت أخيراً «رفض إجراءات الحوار»، من أجل إيجاد صيغة مناسبة لتراجع الحركة عن موقفها والقبول بالمشاركة. وقالت المصادر إن «اجتماعاً عُقد أخيراً بين اللواء عباس كامل والمرشح السابق حمدين صباحي والمخرج خالد يوسف، المقرب من كامل، والذي رتب للاجتماع»، وكشفت أن «صباحي ويوسف نقلا إلى كامل مطالب الحركة المدنية المتعلقة بإجراءات الحوار، وعلى رأسها اختيار الأعضاء العشرة الذين يشكلون الأمانة العامة للحوار».

وقالت المصادر إن صباحي ويوسف «طرحا بعض الأسماء على كامل لتشكيل الأمانة العامة، من بينها المرشح السابق لرئاسة الجمهورية عمرو موسى، والناشط محمد غنيم».

ووجد النظام المصري نفسه في موقف محرج بعد إعلان «الحركة المدنية الديمقراطية» رفض الإجراءات التي أعلنت عنها «إدارة الحوار الوطني»، والذي يتم تنظيمه تحت مظلة «الأكاديمية الوطنية للتدريب» التابعة لرئاسة الجمهورية، ويشرف عليها كامل، وقالت الحركة إنها تمثل «نهجاً أحادياً». وكانت الدائرة المقربة من السيسي، بقيادة كامل، قد تولت تنفيذ تكليفه خلال «إفطار الأسرة المصرية»، في 26 إبريل الماضي، والذي طلب خلاله بـ«التنسيق مع كافة تيارات وفئات المجتمع لإدارة حوار وطني حول أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة». وكانت دائرة السيسي، وعلى رأسها كامل، تراهن على أن يضم الحوار بعض الشخصيات التي حضرت «إفطار الأسرة المصرية»، وعلى رأسهم المرشح السابق لرئاسة الجمهورية حمدين صباحي، وغيره من الشخصيات الحزبية. لكن الكيان الذي يضم هذه الشخصيات، أي «الحركة المدنية الديمقراطية»، أعلن يوم السبت الماضي «عدم قبول البيان الصادر عن إدارة الحوار الوطني مساء الأربعاء الماضي، لأنه مثّل نهجاً أحادياً اجتزأ ما تم الاتفاق عليه في جلسات التشاور، والتي امتدت على مدار الشهر الماضي».

ولفتت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إلى أن «المشاورات التي أشارت إليها الحركة في بيانها، تتمثل في اللقاءات التي عقدت بين اللواء عباس كامل، وصباحي ويوسف، على مدار الشهر الماضي»، مضيفة أن «أحد تلك اللقاءات حضره رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، نقيب الصحافيين ضياء رشوان، وعلى أساسه تم تعيين الأخير في منصب المنسق العام للحوار من قبل اللواء عباس كامل». وقالت المصادر إن «تجاهل تلك المشاورات الجارية من قبل إدارة الحوار، والإعلان عن إجراءاته وعقده في الأول من يوليو/ تموز المقبل، هو الذي دفع الحركة المدنية لإعلان موقفها الرافض لتلك الإجراءات، ولا سيما أن هناك خلافات أصلاً بين أعضاء الحركة». وبحسب المصادر، فإن «بيان (الحركة المدنية الديمقراطية) أربك المسؤولين بالأجهزة المسؤولة عن ترتيب الحوار المفترض، وكان أول توجيه لوسائل الإعلام التابعة للمخابرات العامة هو عدم نشر بيان الحركة أو أي أخبار صادرة عن أحزاب الحركة، وهي: الكرامة، العربي الديمقراطي الناصري، والإصلاح والتنمية، والعدل، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والشيوعي المصري (تحت التأسيس)، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والمحافظين، والدستور، والوفاق القومي، والاشتراكي المصري، والعيش والحرية (تحت التأسيس)».

وقالت المصادر إن المسؤولين عن إدارة الحوار «يخشون من تحقيق مطالب الحركة المدنية الديمقراطية، والمتمثلة في تشكيل أمانة عامة للحوار تضم 5 أعضاء من السلطة ومثلهم من المعارضة، وتعيين أمين عام من خارج دائرة النظام، إضافة إلى وضع آلية تضمن أن تتحول نتائج الحوار إلى تشريعات وقرارات».

وأوضحت المصادر أن «المسؤولين عن إدارة الحوار يعتقدون أن تنفيذ مطالب الحركة من شأنه أن يفقدهم السيطرة على مجريات الحوار، ويفتح الباب أمام مناقشة قضايا يعتبرها النظام خطاً أحمر غير مسموح الحديث فيه، مثل أزمة سد النهضة الإثيوبي، والتي يرى الكثير من الخبراء الفنيين والقانونيين أن تعامل نظام السيسي معها أضر بموقف مصر كثيراً، وهو ما تجسّد في توقيع الرئيس السيسي على اتفاقية إعلان المبادئ لسنة 2015 في العاصمة السودانية الخرطوم، والتي كانت بمثابة اعتراف رسمي مصري بحق إثيوبيا في تشييد السد من دون الحصول على ضمانات تذكر بأنه لن يضر بمصر».

وأضافت المصادر أن «المسؤولين عن إدارة الحوار يخشون من أن فتح الحديث عن قضية قومية كبرى كقضية المياه وتأثيرات سد النهضة، من شأنه أن يحرج النظام داخلياً، وقد يفتح الحديث عن قضايا أخرى مثل التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية». وتابعت المصادر أنه «من ضمن القضايا الأخرى التي يقلق المسؤولون من احتمال طرحها في أثناء الحوار هي قضية الانتخابات الرئاسية المبكرة، والتي دار الحديث عنها في الآونة الأخيرة».

> صباحي ويوسف نقلا إلى كامل مطالب الحركة المدنية
>
> يخشى النظام تناول الحوار قضية الانتخابات الرئاسية المبكرة

شارك صباحي خلال الأشهر الماضية في لقاءات عقدت مع عباس كامل (خالد دسوقي/فرانس برس)

شرق غرب

معهد استوكهولم يحذّر من سباق «نووي»

توقّع معهد استوكهولم لأبحاث السلام (سيبري)، في تقرير أمس الاثنين، أن تزداد مخزونات العالم من الأسلحة النووية خلال السنوات المقبلة. وأوضح أن جميع الدول التسع المسلحة نووياً، وهي أميركا وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، إما تطور أو تنشر أنظمة أسلحة جديدة، أو أعلنت عزمها القيام بذلك.

(أسوشييتد برس)

سيول: بيونغ يانغ أطلقت قذائف مدفعية

أعلن الجيش الكوري الجنوبي، أمس الاثنين، أن كوريا الشمالية أجرت تجارب تضمنت، على ما يبدو، إطلاق قذائف مدفعية باتجاه البحر، أمس الأول الأحد، وذلك بعد أيام من دعوة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة) إلى التزود بقدرة دفاعية أكبر للتعامل مع التهديدات الخارجية. وقالت هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية، في بيان، إنها رصدت مسارات عدة يعتقد أنها لقذائف مدفعية كورية شمالية أطلقت باتجاه البحر.

(أسوشييتد برس)

اتفاق باكستاني صيني على تعزيز التعاون العسكري

اتفقت الصين وباكستان على تعزيز التعاون العسكري بينهما. وقال مكتب العلاقات العامة في الجيش الباكستاني، في بيان أمس الاثنين، إن وفداً من القوات المسلحة الباكستانية الثلاث، بقيادة قائد الجيش الجنرال قمر جاويد باجوه (الصورة)، زار بكين من 9 إلى 12 يونيو/حزيران الحالي. وأشار البيان، إلى أن المسؤولين العسكريين الباكستانيين والصينيين اتفقوا على تعزيز التعاون في مجالات التدريب والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب.

(العربي الجديد)

الصومال: الجيش يستعيد بلدة من «الشباب»

أعلن الجيش الصومالي، أمس الاثنين، استعادته السيطرة على بلدة قبطو وسط البلاد، ومقتل 10 من عناصر حركة «الشباب» خلال العملية. وقال رئيس أركان الجيش أدوي يوسف راغي، لإذاعة «صوت الجيش» الحكومية، إن «الفرقة الخامسة في الجيش الصومالي تمكنت من تحرير بلدة قبطو الخاضعة لسيطرة مقاتلي الشباب».

(الأناضول)

دارفور: نحو 100 قتيل في أسبوع

أدت الاشتباكات القبلية، على مدار الأسبوع الماضي، في إقليم دارفور السوداني، إلى مقتل نحو 100 شخص، حسبما قالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأحد شيوخ العشائر، أمس الاثنين. وقال المتحدث لدى مفوضية شؤون اللاجئين توبي هارواود إن القتال نتج عن نزاع على الأرض بين قبائل عربية وأفريقية في بلدة كليس في ولاية غرب دارفور. وقال أبكر التوم، وهو زعيم عشائري في البلدة، إن القتلى شملوا ما لا يقل عن 62 جثة تم العثور عليها محترقة، بعد أن اضرمت الميليشيات النار في 20 قرية، مشيراً إلى أن الكثير من المواطنين ما زالوا في عداد المفقودين.

(أسوشييتد برس)

تقرير

الصومال: مبادرة رئاسية لتعزيز المصالحة والأمن

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

حاول الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، عبر اجتماعه مع رئيس الحكومة حسين روبلي وزعماء الولايات الفيدرالية الخمسة، لمدة يومين، تخفيف الاحتقان في البلد، تمهيداً لإجراء مصالحة سياسية.

وبحث المشاركون في الاجتماع، الذي اختتم أعماله في مقديشو أمس الأول الأحد، أهمية تنظيم مصالحة اجتماعية وسياسية في البلاد، إلى جانب مواصلة جهود بناء مؤسسات الدولة، واستكمال العمل على وضع دستور للبلاد، وإعادة هيكلة الجيش، ومكافحة حركة «الشباب»، المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، التي تنشط في جنوب البلاد ووسطها. وقال المتحدث باسم الرئاسة الصومالية عبدالقادر علي، في مؤتمر صحافي، الأحد الماضي، إن شيخ محمود استضاف، في القصر الرئاسي، رؤساء الولايات (بونتلاند سعيد عبدالله دني، وجوبالاند أحمد مدوبي، وهرشبيلي علي جودلاوي، وجنوب غربي الصومال عبدالعزيز محمد حسن، وجلمدغ أحمد قورقور)، بالإضافة إلى روبلي وعمدة مقديشو عمر فنش. وأشار علي إلى أن اللقاء التشاوري جاء انطلاقاً من رغبة شيخ محمود بتعزيز العلاقة بين الحكومة الصومالية والولايات الفيدرالية، تمهيداً لإجراء مصالحة سياسية في البلاد.

وأعلن أن المشاركين في الاجتماع قرروا استكمال بناء مؤسسات الدولة في البلاد، بما فيها هيكلة الأجهزة الأمنية على نحو يخولها ضبط الأمن ومكافحة حركة «الشباب». وكشف أنهم قدموا توصية بضرورة إيجاد نظام انتخابي ديمقراطي بحلول العام 2026، وإجراء مصالحة سياسية واجتماعية في البلاد، لحل الخلافات السياسية التي أعاقت جهود بناء الدولة. وأعلن عبدالقادر علي أن المؤتمر التشاوري ركّز أيضاً على ضرورة استئناف المفاوضات بين أرض الصومال (صوماليلاند) والحكومة، التي توقفت أخيراً، إلى جانب استكمال النظام الفيدرالي، ورد الاعتبار لمؤسسات القضاء في الصومال. وبيّنت الأزمة الإنسانية التي تشهدها البلاد، دعا المشاركون في المؤتمر إلى توحيد الجهود الإنسانية لمعالجة ظاهرة الجفاف وتوفير الدعم الإغاثي العاجل للمتضررين من أزمة القحط. وحثوا المجتمع الدولي والمحلي على الإسراع في تقديم يد العون للمحتاجين والنازحين في جنوب البلاد. ووضع الكاتب والباحث الصومالي خالد أحمد، في حديث لـ«العربي الجديد»، الجهود التي يبذلها شيخ محمود في إطار محاولة لتحسين العلاقات المتوترة بين الحكومة الصومالية والولايات الفيدرالية، التي كانت تصاعدت خلال السنوات الماضية بسبب الصراع على السلطة من جهة، والخلافات بشأن إجراءات تنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية من جهة أخرى. وأشار خالد أحمد إلى أن زيارة الرئيس، مطلع يونيو/حزيران الحالي، إلى جلمدغ وجنوب غربي الصومال، واجتماعه مع مسؤولي الولايتين، تأتي ضمن مبادرة أطلقها شيخ محمود لإحلال السلام وتعزيز التكامل والتعايش والمصالحة بين الصوماليين، من أجل فرض الاستقرار السياسي داخلياً، وإيجاد سياسة خارجية مستقرة مع دول الجوار والعالم.

> قرر المشاركون في المؤتمر إلى توحيد الجهود الإنسانية لمعالجة ظاهرة الجفاف وتوفير الدعم الإغاثي العاجل للمتضررين من أزمة القحط

يريد شيخ محمود إجراء مصالحة سياسية (حسن علي علمي/فرانس برس)

وأشار الصحافي الصومالي عبدالعزيز برو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن أحد أهداف الرئيس حالياً تتمثل في ضبط الأمن، «لكن هذا الأمر يحتاج إلى جدية كبيرة من قبل الرئاسة». واعتبر أن على شيخ محمود، ولتحقيق نتائج إيجابية انتهاج طريقة جديدة تتمحور حول «إقامة عمل أمني مشترك بين الأطراف الصومالية وإيجاد أرضية مستقرة سياسياً» من أن جذور الخلاف بين الشركاء السياسيين في الصومال، تكمن في عدم إيجاد قوانين وتشريعات للبت في الخصومات السياسية. وقال: «إذا لم يتمكن الرئيس المنتخب من استكمال الدستور والاستقتاء عليه من قبل الشعب، والالتزام ببنوده، فستبقى الأزمات السياسية قابلة للاشتعال من جديد».

وبشأن الجفاف الذي يضرب البلاد، اعتبر برو أن زيارة شيخ محمود، مطلع يونيو الحالي، إلى مدينة بيدوا في ولاية جنوب غربي الصومال، والتي تضم أكبر تجمع للنازحين في جنوب البلاد، سلطت الضوء على مدى الكارثة، وحجم الأزمة الإنسانية التي تعيشها البلاد، ولفتت الانتباه نحو تداعيات متفاقمة لشكلة الجفاف، لتحقيق استجابة دولية سريعة لدعم المتضررين من الأزمة. وأشار برو إلى أن الأزمة الأوكرانية قلّصت مستوى الدعم الإنساني الممنوح سابقاً للصومال، بسبب تفاقم أزمات تتطلب اهتماماً أكثر من قبل المجتمع الدولي، لكنه أوضح أن «زيارة شيخ محمود إلى المناطق المتضررة من القحط والجفاف، هدفها الأساسي حشد الجهود محلياً ودولياً لمساعدة الضعفاء والمحتاجين». وكان شيخ محمود أعلن بعد انتخابه رئيساً للبلاد، في 15 مايو/أيار الماضي، عن حزمة إجراءات هامة لدفع عملية بناء مؤسسات الدولة إلى الأمام، في مقدمتها تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، عبر فرض مصالحة سياسية واجتماعية بين الأطراف الصومالية. لكن مجموعة من التحديات السياسية والأمنية لا تزال تقف حجر عثرة أمام جهود شيخ محمود. وإذا لم تترافق التفاهمات بين الشركاء السياسيين مع إجراءات فعلية لتنفيذ ما اتفق عليه، فإن النزاع السياسي والانفلات الأمني قد يتأجج.

متابعة

تحقيق اقتحام الكونغرس يركز على «الكذبة الكبرى» لترامب

تتركز جلسات لجنة التحقيق في مجلس النواب الأميركي بالهجوم على مبنى الكونغرس على نشر الرئيس السابق دونالد ترامب للأكاذيب بشأن سرقة الانتخابات

بدأت لجنة التحقيق في مجلس النوّاب الأميركي بالهجوم على مبنى الكونغرس، في 6 يناير/كانون الثاني 2021، التعمق أكثر في موضوع ما تسميه «الكذبة الكبرى»، في إشارة إلى جهود الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لنشر الأكاذيب عن «سرقة» الانتخابات الرئاسية في العام 2020، ما دفع بمجموعة من مؤيديه إلى مهاجمة مبنى الكونغرس.

وكانت لجنة التحقيق البرلمانية عرضت، مساء الخميس الماضي، تسجيلات فيديو لم تنشر من قبل لمتظاهرين ينهبون الكونغرس في 6 يناير 2021. كما عُرضت مقتطفات من مقابلات مسجلة مع مسؤولين من إدارة ترامب وفريق حملته الذين أخبروا أعضاء الدائرة المقربة من الرئيس السابق أنه لا يوجد مبرر لإلغاء نتائج الانتخابات التي فاز بها الرئيس جو بايدن. ويظهر في التسجيلات بيل بار، وزير العدل في عهد ترامب وهو يخبر المحققين، أن ادعاء الرئيس السابق بوجود تزوير، بما في ذلك تلاعب في أجهزة التصويت، كان «هراءً مطلقاً». كما تظهر ابنة ترامب إيفانكا ترامب، وهي تتحدث للمرة الأولى عن مزاعم التزوير، قائلة إنها «تقبل» برفض بار لها.

وقال أعضاء في اللجنة المكلفة التحقيق في أحداث شغب السابع من يناير، إنهم كشفوا عن أدلة كافية لوزارة العدل للنظر في توجيه اتهام جنائي غير مسبوق ضد ترامب على خلفية سعيه لإلغاء نتائج إنتخابات 2020. وأشار مشرعون، بحسب وكالة «أسوشييتد برس»، إلى أن المدعي العام ميريك غارلاند قد يكون أهم عضو بين جمهور مشاهدي الجلسات، إذ إن عليه تقرير ما إذا كان بإمكان الادعاء العام مقاضاة ترامب، بناء على الأدلة التي تقدمها اللجنة، وهو أمر سيكون معقداً في موسم الانتخابات، فيما يتحدث ترامب علناً عن تفكيره بالترشح للرئاسة مجدداً.

وقال النائب الديمقراطي جيمي راسكين، لشبكة «سي إن إن»، أمس الأول الأحد، إنه لا يريد «الضغط» على غارلاند، لكنه أشار إلى أن اللجنة وضعت خلال جلساتها أسساً لملاحقة ترامب، لانتهاكه القانون. وأضاف: «أعتقد أنه (غارلاند) وموظفيه يعرفون، والمدعين العامين الأميركيين يعرفون، ما هو على المحك هنا». وستكشف لجنة التحقيق في الهجوم على الكونغرس، خلال جلسات الأسبوع الحالي، كيف أن ترامب وعدداً من مستشاريه تورطوا في «جهد مكثف» لنشر معلومات مضللة، وضغطوا على وزارة العدل لتبني مزاعمه الزائفة. واستمعت اللجنة، أمس الاثنين، إلى المدير السابق لحملة الرئيس السابق الانتخابية بيل ستيبين، الذي عمل على «تحويل» حملة ترامب الرئاسية إلى جهود «أوقفوا السرقة». وظل ستيبين، الذي شغل في السابق منصب المدير السياسي للبيت الأبيض والمدير الميداني الوطني لحملة ترامب لعام 2016، بعيداً عن الأضواء نسبياً مقارنة بالعديد من الآخرين ممن هم في فلك الرئيس السابق. وستبين الآن هو كبير مستشاري الحملة الانتخابية للمرشحة إلى مجلس النواب هارييت هاغمان، التي تتحدى نائبة رئيس لجنة التحقيق، الجمهورية ليز تشيني في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري في وايومينغ. واعتبر المحققون باسم ترامب، تايلور بودويتش، أن قرار اللجنة النيابية باستدعاء ستيبين يحمل دوافع سياسية. وبالإضافة إلى ستيبين، استمعت اللجنة إلى شهادة كريس ستيروولت، المحرر السياسي السابق في قناة «فوكس نيوز»، الذي شارك عن كثب في تغطية الانتخابات، وأيد قرار إعلان فوز بايدن في أريزونا، ما أدى إلى شن مناصري ترامب هجوماً عليه. وستتألف المجموعة الثانية من الشهود من مسؤولي الانتخابات والمحققين والخبراء، الذين من المرجح أن يناقشوا ردود ترامب على نتائج الانتخابات، بما في ذلك عشرات الطعون القضائية الفاشلة. ومن بين هؤلاء المدعي العام السابق في أتلانتا، بي جاي باك، الذي استقال بعد أن ضغط ترامب على مسؤولي ولاية جورجيا لتغيير نتيجة الاقتراع. وكان تم الكشف عن اتصال الرئيس السابق بـ«وزير خارجية» ولاية جورجيا براد رافنسبرغر لحثه على «إيجاد» ما يكفي من الأصوات لمصلحته، لقلب النتيجة في الولاية. وكانت اللجنة دعت أيضاً للشهادة المفوض السابق في فيلادلفيا آل شميدت، وهو الجمهوري الوحيد في مجلس الانتخابات في المدينة، والذي واجه انتقادات بعد إعلان فوز بايدن في الولاية. كما ستستمع إلى المدعي العام في واشنطن بنيامين جينسبرغ.

> يُنتظر الكشف عن تورط ترامب ومستشاريه بنشر معلومات مضللة

تمكّن تحالف «نوبيس» اليساري، بقيادة جان لوك ميلانشون، من تحقيق نتائج كبيرة في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية الفرنسية، التي أُجريت أول من أمس الأحد، مهدداً تحالف «معاً» بزعامة الرئيس إيمانويل ماكرون، بخسارة الأغلبية المطلقة في البرلمان. في المقابل، تقدم اليمين المتطرف 5 نقاط عن عام 2017

الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية المطلقة غير مضمون

معسكر اليسار يحاصر ماكرون

ماكرون في الإليزيه، أمس (جيوفري فان در هاسيه/فرانس برس)

حصل ما كان يتوقعه محللون وسياسيون في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية الفرنسية، التي أُجريت أول من أمس الأحد، مع تحقيق الائتلاف اليساري «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد» (نوبيس)، بقيادة جان لوك ميلانشون، نتائج كبيرة، زاحم فيها تحالف «معاً» بقيادة الرئيس إيمانويل ماكرون، وبات يهدد احتفاظ الأخير بالأغلبية البرلمانية المطلقة. وتشي تحولات الناخبين الفرنسيين بجولة ثانية صعبة يوم الأحد المقبل، سيرمي فيها ماكرون بكل ثقله، مع تكثيفه جولاته الانتخابية، من أجل نيل الأغلبية المطلقة في «الجمعية الوطنية» (البرلمان)، أي 289 مقعداً من أصل 577، وأيضاً لمنع ميلانشون من فرض أجندته السياسية، وتحويل البرلمان إلى الملاذ الأخير الذي يُمكن فيه معارضة الرئيس في سياساته الاقتصادية خصوصاً. ومع أن المعركة عملياً تدور بين هذين المعسكرين، إلا أن تقدم اليمين المتطرف بقيادة زعيمة «التجمع الوطني» مارين لوبان، بدا ظاهراً أيضاً في اليوم الانتخابي الطويل، خصوصاً أن لوبان استعادت «مشروعية قيادة اليمين المتطرف»، بعد سقوط المرشح الرئاسي إريك زيمور في دائرة إقليم فار التابع لمنطقة بروفنس ألب كوت دازور. ونال زيمور 23,19 في المائة من الأصوات في دائرته، وحلّ ثالثاً خلف سيرين موبورن من «معاً» التي نالت 28,51 في المائة، وفيليب لوتيو من «التجمع الوطني» الذي حصل على 24,74 في المائة.

وحصل تحالف «معاً» المكون من أحزاب الوسط على 25,75 في المائة من الأصوات، وفقاً للنتيجة النهائية التي أعلنتها وزارة الداخلية مساء الأحد، بينما جاء تحالف «نوبيس» ثانياً، ونال 25,66 في المائة. ويضمّ تحالف «نوبيس» بقيادة ميلانشون أحزاب: الحزب الشيوعي الفرنسي، فرنسا الأبية، الخضر، الاشتراكي. أما تحالف «معاً» فيضمّ: الجمهورية إلى الأمام، الحركة الديمقراطية، آفاق، أجير (اليمين البنّاء)، أقاليم التقدّم، الحزب الراديكالي، المشترك، الاتحاد التقدمي.

وفي المجمل، حصل «معاً» على 5,857,561 صوتاً، بينما نال «نوبيس» 5,836,202 صوتاً، أي أن الفارق بينهما لم يتعدّ 21,359 صوتا، وهو أقل من 1% من الأصوات. في المقابل، حصل «التجمّع الوطني» على 18,68 في المائة من الأصوات، ونال 4,248,626 صوتاً. مع العلم أن 23,257,498 شخصا شاركوا في الانتخاب من أصل 48,953,984 يحقّ لهم التصويت. وامتنع 25,696,476 عن الاقتراع. وبالتالي، بلغت نسبة الاقتراع 47,51 في المائة، مع مقاطعة 52,49 في المائة من الناخبين الانتخابات. مع العلم أن الدورة الأولى في عام 2017، شهدت مشاركة 48,7 في المائة من الناخبين، مقابل مقاطعة 51,3% في المائة.

وتُظهر المقارنة، أن ماكرون تراجع بنسبة 8 نقاط عن الدورة الأولى في انتخابات 2017، حين نال تحالفه 32,33 في المائة. أما ميلانشون فخاض حزبه «فرنسا الأبية» الانتخابات في حينه منفرداً ونال 11,03 في المائة. من جهتها، حصلت لوبان على 13,2 في المائة من الأصوات.

وقد يحمل التصويت في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، يوم الأحد المقبل، نتائج متغيرة. وعلى الرغم من وجود تحالف ماكرون في وضع جيد للحصول على أكبر عدد من المقاعد، إلا أن معاهد الاستطلاع الرئيسية قالت إن الرئيس قد يفقد قبضته على البرلمان في الجولة الأخيرة من التصويت. ووفقاً لاستطلاعات، فإن تحالف «معاً» سيحصل على ما بين 275 و310 مقاعد، وفق تقديرات «إيفوب فيدوسيال»، وبين 255 إلى 295 مقعداً، وفق توقعات معهد «إيبسوس». ومن المتوقع أن يظفر تحالف «نوبيس» بمقاعد يتراوح عددها بين 175 و205. من جهتها، ستحاول لوبان الفوز بكتلة يبلغ عددها بين 20 و48 نائباً، ما يتيح لليمين المتطرف دخول البرلمان بكتلة هي الأكبر منذ عام 1986 (يجب أن يشمل كل حزب 15 نائباً للسماح بتشكيل كتلة برلمانية). وتعني هذه الاستطلاعات، التي يُمكن أن تتغير حتى يوم الجمعة المقبل، تاريخ الصمت الانتخابي، الذي يسبق الجولة الثانية من الاقتراع بـ48 ساعة، أن هيمنة الإليزيه مهددة في البرلمان. مع العلم أن تحالف ماكرون فاز بـ350 مقعداً في الجولة الثانية للتشريعيات في عام 2017، في مقابل 17 لميلانشون و8 للوبان.

حقق اليمين المتطرف تقدماً كبيراً مقارنة بعام 2017

ولعدد المقاعد أهمية قصوى في البرلمان، فالفوز مثلاً بـ 185 مقعداً يسمح لحزب ما أن يطلب تنظيم استفتاء شعبي، شرط الحصول على 4 ملايين توقيع من قبل الناخبين. أما في ما يخص عملية الرجوع إلى المجلس الدستوري للبت في شرعية قانون ما أو حكم ما، فهذا يتطلب من الحزب أن يضم 60 نائباً في الجمعية الوطنية. وفي حال وقّع 58 نائباً على اقتراح يقضي بسحب الثقة من الحكومة، يتم قبل كل شيء تنظيم نقاش عام ينتهي بالتصويت على هذا الاقتراح. وينص قانون الانتخابات التشريعية على: تنظم الانتخابات التشريعية على مستوى كل دائرة انتخابية خلال دورتين، إلا إذا حصل مرشح ما على غالبية الأصوات في الدورة الأولى (أي أكثر من 50 في المائة)، بالإضافة إلى حصوله على 25 في المائة من أصوات الناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية في الدائرة المعنية، وهو ما لم يحصل في مرات كثيرة، بسبب نِسَب الامتناع الكبيرة عن التصويت.

ومن أجل خوض غمار الدورة الثانية، يجب على كل مرشح أن يحصل على الأقل على 12,5 في المائة من أصوات الناخبين المسجلين في الدائرة المعنية. وفي حال لم يحصل على هذه النسبة من الأصوات سوى مرشح واحد، يمكن للمرشح الذي يليه، ولو نال أقل من 12,5 في المائة، المشاركة في الدورة الثانية من الانتخابات. وإذا لم ينل أي مرشح النسبة المذكورة (أي 12,5 في المائة) فالمرشحان اللذان تصدرا الجولة الأولى، يتأهلان إلى الدورة الثانية، على أن يُنتخب الفائز نائباً في البرلمان. ووفقاً لهذه القواعد، فقد فاز 5 نواب فقط من أصل 577 في الجولة الأولى، الأحد. ونجح المرشح عن حزب «آفاق» ضمن تحالف «معاً» يانيك فافينيك، في تثبيت قوته في الدائرة الثالثة من إقليم مايين، فحافظ على مقعده الذي كسبه في عام 2017. كما حقق 3 مرشحين عن تحالف «نوبيس»، انتصارات عدة في دوائر بالعاصمة باريس: صوفيا شيكيرو عن الدائرة السادسة (خلفاً لبيار بيرسون، أحد أنصار ماكرون)، وسارة لوغرين عن الدائرة 16 (خلفاً لمنير محجوبي، أحد أنصار ماكرون) ودانييل أوبونو (حافظت على موقعها) عن الدائرة 17. وفاز أيضاً أليكسيس كوربيير (حافظ على موقعه) عن «نوبيس» في الدائرة السابعة لإقليم سين ـ سان دوني.

ويبدو تراجع ماكرون أمام ميلانشون في دائرتين باريسيتين، مؤشراً على ضراوة المعركة الانتخابية من جهة، وعلى عجز ماكرون في مواصلة قبضته على العاصمة من جهة أخرى. وبشكل عام، فإن اليمين المتطرف حقق نجاحات في شمال شرقي البلاد وفي جنوب شرقها. في المقابل، بدت المعارك الانتخابية شديدة الحدّة، بين «معاً» و«نوبيس» في وسط فرنسا وغربها وجنوب غربها.

وفي حال فشل تحالف الرئيس الفرنسي من الفوز بأغلبية مطلقة، فإنه سيعاني من فرض ميلانشون تعايشاً غير مسبوق على رئيس أعيد انتخابه للتو سيُحرم عملياً من جميع سلطاته في السياسة الداخلية. كما سيؤدي فقدان ماكرون للأغلبية البرلمانية، إلى سقوط حكومته المعيّنة في 16 مايو/ أيار الماضي، بقيادة إليزابيث بورن، بموجب عرفٍ أرساه هو بالذات في عام 2017. ويدرك ماكرون أن الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في 24 فبراير/شباط الماضي، وتداعياته على أسعار الطاقة والأمن الغذائي، في الداخل الفرنسي، هو أساس معركته الانتخابية. من جهته، يعيش اليمين المتطرف أفضل أيامه السياسية، بتقدمه في الرئاسيات والتشريعيات في غضون 3 أشهر، ما يهدد عملياً أي سياسة جديدة للهجرة قد يعتمدها ماكرون، أو أي إنفاق للمهاجرين واللاجئين في فرنسا. ومن المقرر أن يباشر البرلمان الجديد عمله، في 22 يونيو/حزيران الحالي، وينتخب رئيساً له بالتصويت السري في 28 يونيو.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، رويترز)

«نوبيس»... ورقة ميلانشون الرابحة

سعى زعيم «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، إلى تكريس تقدم معسكره في السنوات الأخيرة، مستفيداً من أخطاء أحزاب يمين الوسط من جهة، وطارحاً خياراً بديلاً غير متطرف للناخبين

قد يكون زعيم «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، أبرز الخاسرين في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في إبريل/نيسان الماضي، غير أن ما ناله في حينها، وما حصل عليه الائتلاف اليساري «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد» (نوبيس)، في الانتخابات التشريعية أول من أمس الأحد، يسمحان بتشكيل كتلة سياسية صلبة، ستغيّر الكثير من المعادلات في فرنسا. وعلى عتبة انطلاق ولايته الرئاسية الثانية، يبدو الرئيس إيمانويل ماكرون، تحت مقصلة المعسكر اليساري، الذي نجح في استيلاد قوة سياسية، نابعة من نجاح ميلانشون في توحيد صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، فرنسا الأبية، الخضر، الاشتراكي، في ائتلاف موحّد، يهدف إلى وضع حدّ للسياسات الاقتصادية غير الشعبية للرئيس الفرنسي. ولم يكن ذلك ممكناً لولا التفاهمات والتنازلات التي قادت إلى إرساء الائتلاف.

وشملت بنود الاتفاق بين أطراف ائتلاف «نوبيس» زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 1500 يورو، وخفض سن التقاعد إلى 60 عاماً، وتجميد أسعار السلع الأساسية وعدم خضوعها لسوق العرض والطلب، والتخطيط البيئي، وتأسيس الجمهورية السادسة، ودعم الشباب. كما تنازل ميلانشون أكثر في اتجاه دعم السياسة البيئية واعتماد خط متوازن في السياسة الخارجية، مع موافقة كل أركان الائتلاف على الاتحاد مع أوروبا. ومنذ خسارته الرئاسيات، التي تُجرى على دورتين، وصف ميلانشون الانتخابات التشريعية بـ«الدورة الثالثة»، لمواصلة اندفاع الناخبين الغاضبين من ماكرون، والرافضين للبديل المتمثل بـ«التجمّع الوطني» اليميني المتطرف، بقيادة مارين لوبان. وبعد صدور النتائج الرسمية من وزارة الداخلية الفرنسية، مساء الاحد، قال ميلانشون: «للمرة الأولى منذ بداية الجمهورية الخامسة، يفشل رئيس منتخب حديثاً في حشد الأغلبية في الانتخابات التشريعية التالية». كما شكك مانويل بومبارد، أحد أكبر حلفاء ميلانشون، والذي يترشح لشغل مقعد في مرسيليا، في مصداقية النتائج التي أعلنتها الداخلية. وذكر بومبارد في تغريدة على «تويتر»، في ساعة مبكرة من صباح أمس الاثنين: «تنبيه لتلاعب جديد من دارمانان»، في إشارة إلى وزير الداخلية جيرالد دارمانان.

ميلانشون في باريس، مساء الاحد (ستيفان دو ساكو تان/فرانس برس)

وأضاف بومبارد أن تحالف «نوبيس» فاز بحوالي 200 ألف صوت إضافي لم يتم احتسابها في النتائج النهائية، من دون تقديم أي دليل على تأكيده. ووتُظهر تغريدته أن تقدم اليسار في المدينة الجنوبية، يخرق جدار أحزاب الوسط واليمين المتطرف، اللذين اعتادا على الحصول على أصوات عالية هناك. وبدا ميلانشون واضحاً في تطلعه إلى رئاسة الحكومة، إذ ذكر في مرسيليا بالذات، مساء الجمعة الماضي: «إذا شكلنا الأغلبية، فالمرشح سيكون اسمه جان لوك ميلانشون». ويقترح تحالف «نوبيس» برنامجاً اقتصادياً يقضي بضخ 250 مليار يورو في الاقتصاد (في مقابل 267 ملياراً من العائدات)، من بينها 125 ملياراً من المساعدات والدعم وإعادة توزيع الثروة. وقرر حتى أن يبدأ عمله فور انتهاء الانتخابات، وفور «تعيينه في رئاسة الحكومة»، في دليل على ثقته بالفوز المنتظر في الدورة الثانية من التشريعيات، الأحد المقبل.

(العربي الجديد)